انعكاس جودة التدقيق في إعداد وعرض البيانات المالية

(بحث تطبيقي في مصرفي الوطني الإسلامي والأهلي العراقي)

Quality in preparing and Exposure of The Reflection of the Auditing Financial Statements

(Applied research in National Islamic and Private Iraqi)

المحاسب القانوني
الدكتور نوري محمود أحمد
جامعة الانبار/ كلية الادارة والاقتصاد

الباحث
صباح نوري عبد
جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث لدراسة جودة التدقيق وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية من ناحية اعداد وعرض البيانات المالية ، ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المصارف في الحياة الاقتصادية للدول المختلفة فقد تعددت جهات التدقيق في مهمة التدقيق والرقابة من جهات داخلية وخارجية .

تتلخص مشكلة البحث في المشاكل التي يواجهها المدقق بجمع الأدلة والتخطيط وضعف عناصر الرقابة الداخلية وعدم الامتثال للقوانين والأنظمة ومحددات الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة وتحديات مهنة تدقيق الحسابات المتمثلة بالتلاعب وتظليل البيانات المالية مما أثر على امكانية المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر التي انعكست على عناصر الجودة للنظام المحاسبي والتدقيقي وأدت لحدوث انهيارات وفضائح مالية على المستوى العالمي وعلى واقع حال المصارف الخاصة في البيئة العراقية وحالات التعثر وفرض الوصايا من قبل البنك المركزي العراقي و توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

1 – لم تقتصر الاجراءات المهنية للتدقيق في المصارف على مراقبي الحسابات فقط وانما كان لإجراءات البنك المركزي العراقي ولجنة مراجعة الحسابات في المصارف دور مهم في تلك الاجراءات .

2 – تضمنت مظاهر الجودة في اعداد وعرض البيانات المالية على جوانب متعددة من التزام المصارف عينة البحث بالقوانين ذات العلاقة بالشركات وبالمصارف وتطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية والمحلية وتنفيذ اللوائح الارشادية الخاصة بتعليمات البنك المركزي العراقي والالتزام بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية مع وجود جهات رقابية متعددة من داخل وخارج المصرف .

وانتهى البحث الى مجموعة من التوصيات منها :

1 – على مراقبي الحسابات الالتزام بالمبادئ الأساسية لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين وبقواعد السلوك المهني وبمعايير التدقيق الدولية والمحلية وبالقوانين والتشريعات وبنظام مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات

2 – ضرورة التزام المصارف بقواعد الشفافية والإفصاح والالتزام بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وبالتعليمات واللوائح الارشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ، وعلى ادارة المصرف والمحاسبين الالتزام بمفاهيم اطار مجلس معايير المحاسبة الدولية وبمعايير المحاسبة والقواعد العراقية لما لها من أهمية في تعزيز الجودة للمعلومات المحاسبية

Abstract

The current paper aims at studying quality of audits along with its reflections on quality of accountancy information in respect to preparing and exposing financial statements . For the importance of the role played by the banks in the economic life of different states , it has multiplied audit bodies as to carry out audit and monitor processes from external and internal bodies.

The problem of the *research lies in problems faced by the auditor in gathering evidences , planning, internal monitoring weakness , not comply with relevant laws and regulations, confine accounts auditing occupation represented misleading in financial statements . This hugely effect the possibility of preserving an acceptable level of risks reflecting on the quality of audit and accountancy system. This lead to bringing about deterioration and financial scandals on international level and on the reality of banks in the Iraqi environment along with imposing terms by the central bank of Iraq.*

The researcher has reached to a set of conclusions hereunder listed:

1- *Audit' s vocational procedures have not confined to audits supervisors , but also to procedures of the central bank of Iraq and accounts review committee in banks having an important role in this respect.*
2- *Phenomenon of quality includes preparation of financial statements , starting from banks commitment (sample of research) with the relevant laws concerning companies and applying international and local standards , carrying out the instructions of central bank of Iraq, binding by the committee decisions with existence of multi-monitoring bodies in and outside banks.*

The current paper concludes with a set of recommendations :

1- *The accounts auditors should abide by basic rules and principles of moral behaviors of vocational accountants and local and international standards . They should commit to the laws , legislations and accounts auditing.*
2- *The banks should abide by transparency and commitment with the committee decisions of banking monitoring; should adhere*

المقدمه

تلعب مهنة تدقيق الحسابات دوراً هاماً في تحقيق تقدم ونمو كل من الوحدات الاقتصادية والمجتمع لما تضفيه من ثقة في المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤون الوحدة 0 ولتحقيق الثقة يقوم بعملية التدقيق شخص مؤهل على درجة عالية من الخبرة والكفاءة لتمكينه من جمع الأدلة الكافية والمقنعة لتكوين رأيه في مدى صدق وعدالة القوائم المالية للوحدة الاقتصادية 0 التقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين والمتوقع استمرارها بمعدلات متسارعة في القرن الحادي والعشرين سوف تؤدي الى تغير البيئة الحاليه التي سيعمل فيها المحاسبين والتي تتسم بعالمية الأسواق وحدة المنافسة وانتشار الشركات متعددة الجنسيات التي تعتمد عليها في الحصول على الأموال لتمويل استثماراتها وأنشطتها 0 ولكي تعمل أسواق رأس المال العالمية بكفاءة وفاعلية لتوزيع الموارد فإنها

تعتمد على المعلومات المحاسبية المدققة بواسطة مراقبي الحسابات 0 جودة التدقيق تعني تأكيد تحقيق الأداء المنشود وفقا للمعايير بالتركيز على الأسلوب الفني والمنهج الأخلاقي المعياري المهني لأداء الوظائف للفوز بثقة المجتمع بشكل عام والمجتمع المالي بشكل خاص من خلال توفير معلومات ممكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية لتكون معلومات محاسبية عالية الجودة ذلك من خلال التزام مراقب الحسابات بنظام إدارة الجودة في مراحل عملية التدقيق وتوفر له قاعدة من البيانات الدقيقة والموثقة من خلال التأثير الإيجابي في عملية التخطيط والإشراف لعملية التدقيق من خلال توفير فهم أفضل لمراقب الحسابات عن طبيعة نشاط الوحدة وتأثيره الإيجابي في تنفيذ اختبارات التدقيق وتحديد نقاط الضعف في الوحدة وتحديد قياس المخاطر ويساعد في الحصول على أدلة أثبات أكثر ملائمة وفاعلية والمساعدة على اختيار عينات التدقيق وتأثيره في عملية إبداء الرأي المحايد مما يجعل مراقب الحسابات أكثر ثقة واطمئنان لمعلومات وبيانات الوحدة مما يرفع من جودة البيانات المالية والمعدة وفق المعايير الدولية المتعارف عليها0 ولغرض تحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة محاور الأول منهجية البحث ودراسات سابقة ، والثاني مدخل نظري عن جودة التدقيق من خلال ثلاث مباحث الأول مفهوم ومبادئ جودة التدقيق والثاني تضمن جودة التدقيق والرقابة في المصارف والثالث تضمن مظاهر الجودة لإعداد وعرض البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية والقواعد العراقية و المحورالثالث الجانب التطبيقي لاختبار فرضية البحث وأخيرا الرابع يتضمن الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

أولا – مشكلة البحث :

المشاكل التي يواجهها المدقق في جمع الأدلة والتخطيط وضعف عناصر الرقابة الداخلية وعدم الامتثال للقوانين والأنظمة ومحددات الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة وتحديات مهنة تدقيق الحسابات المتمثلة بالتلاعب والتظليل بالبيانات المالية مماأثرت على إمكانية المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر التي انعكست على عناصر الجودة للنظام المحاسبي والتدقيقي وأدت لحدوث انهيارات وفضائح مالية على المستوى العالمي وعلى واقع حال المصارف الخاصة في البيئة العراقية وحالات التعثر وفرض الوصايا من قبل البنك المركزي العراقي 0

ثانيا – أهمية البحث : تنبع من اهمية التزام مراقب الحسابات بمعايير التدقيق وبمتطلبات معايير جودة الأداء المهني لمهمة التدقيق في دعم كفاءة وفاعلية العمل المحاسبي وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ، لاضفاء مزيد من المصداقية للبيانات المالية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية أو الدولية بصفة عامة والمصارف خاصة خصوصا في بلدنا الذي يتجه الى اقتصاديات السوق والتجارة الدولية ممايتطلب تبني فلسفة الجودة للخدمات المهنية التدقيقية لتعشيق مفاهيمها في خدمات مهنة المحاسبة والتدقيق وتحفيز مراقبي الحسابات لتبني اتجاهات الباحثين والمنظمات الدولية في المعارف والدراسات الأخرى لتطوير وإعادة هندسة العديد من المفاهيم والمبادئ الإجرائية والمهنية والأخلاقية لتتوائم مع المتغيرات البيئية الحديثة .

ثالثا – اهدف البحث : يسعى البحث إلى :

1 – دراسة متطلبات ومعايير جودة الأداء المهني لمهمة التدقيق .

2 – دراسة المتطلبات الخاصة بجودة التدقيق والرقابة في المصارف .

3 – تقويم إعادة هيكلة الخدمات المهنية للمحاسبة والتدقيق في المصارف من منظور الجودة لمعايير المحاسبة الدولية والقواعد العراقية الخاصة بإعداد وعرض البيانات المالية .

رابعا – فرضية البحث : في ضوء العرض المتقدم لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

1 – التزام مراقب الحسابات بمتطلبات جودة الأداء المهني يؤثر إيجابا على جودة البيانات المالية.

2 –جهات متعددة للتدقيق والرقابة على المصارف يضفي مزيدا من الجودة للمعلومات المحاسبية

3– إعادة هيكلة مستويات الخدمات التدقيقيه للمصارف بمنظورالجوده يعيد الثقة بالبيانات المالية المدققة.

خامسا – مجتمع البحث وعينته : يشمل مجتمع البحث قطاع المصارف كونه من القطاعات الاقتصادية المهمة في بناء الاقتصاد الوطني وتم اختيار مصرفين هما المصرف الوطني الإسلامي والمصرف الأهلي العراقي من الشركات المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

سادسا – الحدود المكانية والزمانية للبحث :

الدراسة التطبيقية على التقارير السنوية المنشورة للمصرفين وللسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2012

سابعا – أساليب جمع البيانات والمعلومات :

1 – الجانب النظري : المعايير المحاسبية والرقابية الدولية والمحلية و الكتب والرسائل والأطاريح الجامعية والوثائق والبحوث والمقالات العربية والأجنبية .

2 – الجانب التطبيقي : القوانين والتعليمات التي تنظم عمل المصارف ومراقب الحسابات ، التقارير السنوية المنشورة لعينة البحث ، المقابلات الشخصية مع مراقبي الحسابات لعينة البحث..

ثامنا – منهج البحث : يستند البحث على منهجين لتحقيق أهدافه : المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال المصادر والكتب والبحوث والدوريات والمنشورات والرسائل والأطاريح الجامعية والمجلات ، العربية وغير العربية .

و المنهج التحليلي الاعتماد على التقارير السنوية والتي تحتوي على البيانات المالية وتقارير مراقبي الحسابات .

دراسات سابقة

تضمن البحث دراسات وبحوث عراقية وعربية وأجنبية للإفادة من نتائجها وتحديد موقع الدراسة الحاليه منها

1 – دراسة (رسول) ، 2012م : دراسة بعنوان تطوير وتحديث قواعد السلوك المهني للإيفاء بمتطلبات جودة أداء مراقبي الحسابات بحث تطبيقي مقدم الى هيئة أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية 0 تهدف الدراسة للتعرف الى مدى تأثير تطوير وتحديث قواعد السلوك المهني في رفع جودة الأداء المهني في العراق واستنتجت الدراسه بوجود شرطان أساسيان لتحقيق جودة التدقيق ، الأول يتعلق باكتشاف التحريفات الجوهرية ونقاط الضعف في البيانات المالية ، والثاني يتمثل بالإبلاغ عن التحريفات والأخطاء الى الجهات ذات العلاقة اوصى الباحث المهني بتحمل المسؤولية والعمل على تقويم الأداء المناسب وفق مقومات لا تتعلق فقط بالقوانين والقواعد التنظيمية بل بالشكل الذي يؤدي الى ايجاد ثقة الرأي المهني العام في جودة الخدمة.

2 – دراسة (عاشور) ، 2008م : دراسة بعنوان مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في بياناتها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) – دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين 0رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة – الجامعة الإسلامية غزة ، 2008م بينت الدراسة أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المدرجة بالبيانات المالية وتوصلت الدراسة الى أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من ناحية العرض والإفصاح عن أسس القياس والسياسات المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية ووجود أثر ايجابي بين الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومات المدرجة بالبيانات المالية من خلال الالتزام باعداد التقارير المالية بشكل كامل والالتزام بمتطلبات الافصاح

3– دراسة (الضلعي) ، 2004م : دراسة بعنوان مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في اليمن رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة اليرموك اربد – الأردن

تهدف الدراسة الى قياس مدى التزام مكاتب التدقيق في اليمن بتطبيق الضوابط العامة لرقابة الجودة كوحدة واحدة معبرا عنها بالمتغير التابع للضوابط العامة لرقابة جودة الأعمال والتي وردت في المعيار (220) 0و توصلت الدراسة الى ان مكاتب التدقيق في اليمن لها إدراك كاف لمفهوم جودة أعمال التدقيق في حين ان التعليم الجامعي لا يسهم في ابراز أهمية وتطبيق رقابة جودة التدقيق في مكاتب التدقيق اوصى الباحث بإعادة النظر في القوانين المنظمة للمهنة وتعديلها لمعالجة القصور فيها من خلال وضع نصوص صريحة ومباشرة تلزم مكاتب التدقيق باتباع ضوابط لرقابة جودة التدقيق

4 – دراسة: (Malone and Roberts , 1996) ، بعنوان (Factors Associated With The Incidence 0f Reduced Audit Quality Behaviors) " العوامل المرتبطة باحداث انخفاض سلوكيات جودة التدقيق" هدفت الدراسة الى اختبار أكثر العوامل التي تفسر انخفاض جودة التدقيق ودراسة علاقة الانخفاض بعدد من المتغيرات المستقلة بتوزيع استبانة لعينة من 447مدقق حسابات يمثلون 16 مكتب تدقيق 0 وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ارتباط عكسية بين بعض العوامل المتعلقة بالخصائص الشخصية للمدقق وبين انخفاض جودة التدقيق ، وهناك علاقة ارتباط عكسية بين قوة اجراءات رقابة الجودة المطبقة وبين انخفاض جودة التدقيق

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقه موضوع جودة التدقيق وهي دراسة كل من (رسول ، 2012) و(الضلعي ،2004) و (Malone and Roberts , 1999) وقد ركزت تلك الدراسات على العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من جانب وأثر هذه الجودة في أداء مراقب الحسابات من جانب آخر و دراسة (عاشور ، 2008) و ركزت على مساهمة المدقق الخارجي في تحقيق جودة البيانات المالية 0

و جاء البحث امتدادا لتلك الدراسات ومكملا لتلك الجهود السابقة و تناول تقييم جودة التدقيق وجودة أداء مراقبي الحسابات وتقييم جودة البيانات المالية ضمن التقارير السنوية ومساهمة مراقبي الحسابات لتحقيق هذه الجودة

المحور الثاني
مفهوم ومبادئ جودة التدقيق

قبل التعرف على مفهوم جودة التدقيق لابد من التعرف على المفاهيم العامة المتعلقة بالجودة

أولا – المفاهيم المتعلقةبالجوده :الجودة قديمة قدم الحضارة الإنسانية فالحضارة الفرعونية ممثله بالاهرامات ، و الحضارة الإسلاميه بالمساجدوالحضارة الصينية بالسور الصين العظيم ،و مفهومها الدقة والاتقان (المحياوي،23:2006) ويصنف (Feigebaum 1993) وتحذو حذوه الأمانة العامة للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (1985) تطور مفهومها (الطائي وآخرون،38:2008) بمسؤولية /الحرفي السيطرة ، رئيس العمال ،تأكيد الجودة ،ادارة الجودة الإستراتيجه ،السيطرة بالفحص ،السيطرة احصائيا، ادارة الجودة الشاملة ونعرض هذه المفاهيم

1 – مفهوم الجودة فلسفة ومبدأ وعملية ونظام وتقنية (الجبوري ، 2008 : 16) يراها (Wakhlu,2009:11) أفضلية التنفيذ لإدخال الرضا على الزبائن، يعرفها قاموس (Webster 1985) بمصطلح عام قابل للتطبيق لأية صفة أو خاصية منفردة أو شاملة وقاموس Oxford بدرجة التميز أو الأفضلية ، وعرفتها الجمعية الأمريكية (ASQC) والمنظمة الأوربية لضبط الجودة: المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر بقدرة المنتج والخدمة على تلبية حاجات معينة (العاني ،2012 :385) ،و اصدار (ISO 9000) مجموعة من الخصائص بعضها محدد مسبقاً وفقاً لنظام

معين و الآخر محدد ضمنيا وفقا للاحتياجات المطلوبة من الزبون توجه لتحقيق أهداف جودة النظام (أحمد ، ، 2009 : 62) وخصائص ومواصفات مبنية على أساس رغبات الزبون وتوقعاته والإستجابة لها للتعامل معها مضمونا ورقابة من المنظور الشامل ، ويتأثر مستواها بتغير أذواق الزبائن، تكاليفها وطرائق قياس الجودة0

2 – ابعاد الجودة : خصائص لايجاد قيمة للمنتج أو الخدمة ، أنها عناصر مختلفة ضمن اطارالجودة كالوظيفة اوالاداء ، المظهر، المعولية ، الديمومة ، القابلية على الصيانة(الجبوري،105:2008)

3 – أبعاد جودة الخدمة ترتبط مباشرة بالتفاعل بين الزبون ومقدم الخدمة أثناء تقديمها و تتضمن (احمد ،69:2009)،الاعتماديه(Reliability)،درجةالاستجابة،(Responsiveness)،الكفاءه، (Competence)،امكانية الوصول (Access) ،المجاملة (Courtesy) ،الاتصال (Communication) ،المصداقية (Credibility ،الأمان (Security)، الثقة (Assurance) ،الملموسية (Tangible)

4 – مفهوم إدارة الجودة امتد الاهتمام به من المستويات الفردية للمستويات الوطنية والدولية، وهي انتقالات مهمة لمصطلح الجودة لمحصلة الأداء الجيد لمختلف الوظائف (الانتاجية ، المالية ، التسويقية)كهدف حيوي للجميع واساسها الانتقال من السيطرة الدفاعية (تشخيص الخطأ ومعالجته) للسيطرة الهجومية (توجيه الموارد والجهود منذ البدء) لضمان مستوى الفاعلية بزيادة المخرجات بجودة عالية ، وصياغة سياسة جودة قابلة للقياس لتوفير الموارد اللازمة و استغلالها الأفضل (الجبوري ،2008 :22)

5 – إدارة الجودة الشاملة بأنها فن ادارة الكل للوصول للتفوق كركائز اساسية للتحسين المستمر : (بسترفيلد . ديل وآخرون،2004 :3)0 وعرفها معهد الجودة الفدرالي بمنهج تطبيقي شامل يهدف لتحقيق حاجات وتوقعات الزبون باستعمال الأساليب الكمية من أجل التحسين المستمر في العمليات وخدمة المنظمة (الوادي،محمود وآخرون ،21:2010)وبين(Crosby&Aqularoo,36:2000) بالمنهجية المنظمة لضمان سير النشاطات المخطط لها مسبقا والأساليب التي تساعد على تجنب حدوث المشكلات ، بتحفيز وتشجيع السلوك ألاداري السليم لتحقيق الأداء المطلوب باستخدام الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفاعلية ، ويرى (حمود،75:2000) بأنها نظام يتضمن مجموعة الفلسفات الفكرية المتكاملة والأدوات الإحصائية والعمليات الإدارية ومفاهيم تتفق على الأهداف الرئيسية بتحقيق رضا الزبائن بتقديم منتج أو خدمة عالية الجودة وتحقيق الكفاءه والفاعلية وتحسين الأداء ومشاركة العاملين باستخدام الاساليب الكميه لضمان التحسين المستمر لها وللاداء كمفاهيم اداريه حديثه تمتد الى جودة المنظمه ككل بمايحقق الميزه التنافسيه وعليه فانهامدخل اداري ومحاسبي يتضمن مفاهيم متطورة وفق ثقافة تنظيمية معتمدة على تقنية المعلومات لتلبية حاجات ومتطلبات المستخدم بمنافع اقتصادية تتحقق من التزام الادارة العليا وبمشاركة الجميع للتحسين المستمر لكل أجزاء وأطراف النظام (العاني ، 2012 : 387) ينبغي التزام الادارة العليا واقتناعها بأهمية ووجود أهداف محددة واضحة لتحقيقها وفقا لاحتياجات الزبائن ورغباتهم المتعدده في جوده المنتج او الخدمه

ثانيا – مفهوم جودة التدقيق (Audit Quality) : لوجود تعارض في المصالح بين المسؤولين عند اعداد وتقديم المعلومات المحاسبية ومستعمليها أو عدم توفر الخبرة اللازمة للمستخدمين لفهم وتفسير ما تحويه من معلومات والتحقق من مصداقيتها ولزيادة جودة المعلومات التي تقدمها الادارة للأطراف الخارجية يقوم مراقب الحسابات الخارجي المستقل بفحصها وابداء الرأي الفني المحايد حولها ، وللوصول لدرجة عالية من الثقة به يبذل العناية المهنية الملائمة (Alvin A . Arens and others , 2005 : 78)

- تعريف التدقيق (Definition Of Audit) : جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عنها ، بواسطة شخص كفء ومستقل (آرينز ولوبك ،2009 : 4)
- تدقيق الجودة (Quality Audit) : خصائص يتميز بها الرأي المهني للمدقق الخارجي لاشباع احتياجات مستعملي القوائم المالية بحدود القيود العملية والاقتصادية لبيئة التدقيق لتطوير وتحسين الرأي المهني والمساهمة في سد الفجوة بين ما تقدمه المهنة وبين ما يتوقعه مستعملوا القوائم المالية لزيادة رضى المجتمع لتغيير احتياجاته مما يعطي الجودة مفهوما حركيا (القريشي، 2011 :250)
- اما جودة التدقيق: هي أداء عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية وفقا لمعايير التدقيق المقبولة قبولا عاما ، مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة ،والعمل على تلبية رغبات واحتياجات مستعملي القوائم المالية (اللهيبي،2012 :37)، وعرفها المعيار الدولي رقم (220) ، بأنها السياسات والإجراءات المطبقة في شركة التدقيق للتحقق من ان أعمال التدقيق المنفذة وفق معايير التدقيق المتعارف عليها ، وتناول معيار التدقيق الدولي رقم (1) لرقابة الجودة ، أهم المبادئ التي تحكم عملية التدقيق ، هو مبدأ العناية المهنية الواجبة أو توافر المهارة والكفاءة للمدقق وارتباط ذلك بوضوح ، (الاتحاد الدولي للمحاسبين : 2010)وتتحقق الجودة باكتشاف التحريفات الجوهرية ونقاط الضعف أو الثغرات بالقوائم المالية بواسطة قدرات ومهارات المدقق وخبرته وتدريبه والإبلاغ عنها للجهات المسؤولة ويعتمد على مدى استقلالية المدقق (رسول ،2012 : 27)، ويشير أحد الباحثين بان جودة التدقيق طريقة توضح التكامل بين المفهوم العام للجودة المتمثل بخصائص الأداء المهني للمدقق الخارجي والتي تشبع احتياجات المستعملين وبين المفهوم التشغيلي لجودة التدقيق لتكون نقطة البداية تحديد احتياجاتهم وتقوم المهنة بمحاولة ترجمة هذه الاحتياجات لمعايير قابلة للتنفيذ و الالتزام بالمعايير المهنية لتقليل مخاطر عدم الكشف عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية (القريشي ،2011 :251) ، للضغوط المتزايدة من الأطراف ذات العلاقة بالمهنة شكلت عدة منظمات لوضع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية و تهيئة المناخ المناسب لتطبيقها (كراجة،2004) كمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ، منظمة التجارة العالمية (WTO)، و الاتحاد الدولي للمحاسبينIAPC الذي يلعب دورا رياديا لتطوير المهنة عالميا لرفع مستوى الالتزام بمعايير مهنية عالية الجودة لوضع إطار موحد عالمي مكوناته الرئيسية: (جمعة ، 2011 : 164) المعايير الدولية للتدقيق ومهمات التأكيد والخدمات ذات العلاقة،المعايير الدولية لرقابة الجودة (ISQC)،دليل الأخلاق للمحاسبين المهنيين (CEPA)،معايير التعليم الدولية (IESs)،معايير محاسبة القطاع العام الدولية (IPSASs)،بيانات التزامات الأعضاء (SMO) ومن اصداراتها الحديثة،المعيار الدولي للتدقيق 220 رقابة الجودة لتدقيق البيانات المالية الخاص بالرقابة على جودة مهام التدقيق،المعيار الدولي لرقابة الجودة/ 1 ممارسات الرقابة على جودة التدقيق والتوكيد والخدمات المرتبطة لمستوى مكتب التدقيق ، التطوير المهني المستمر ، ،بيان الممارسة المهنية الدولي رقم (1) عن (IFAC) بعنوان (ضمان جودة الخدمات المهنية)
- تأكيد الجودة (Quality Assurance) : إجراءات الفحص والإشراف الداخلي على الجودة يقوم بها مكتب التدقيق نفسه الإيفاء بمستلزمات الجودة) (رسول ،2012 :27)
- رقابة الجودة (Quality Control) : بمفهومها العام تطبيق مستويات المعايير المهنية المطلوبة من الناحيتين المهنية والأخلاقية موضوعة من قبل مؤسسة التدقيق نفسها للتأكد من أن هذه الإجراءات طبقت للوصول لمستوى الحد الأدنى بتطبيق المعايير المهنية المطلوبة وتتطلب الجمعيات المهنية العالمية منها إيجاد

السياسات والإجراءات التي توفر تأكيدا معقولا (وليس مؤكدا) من أن معايير التدقيق المتعارف عليها قد طبقت ,عرضت لجنة معايير رقابة الجودة تسع عناصر لرقابة الجودة يجب أخذهامن شركة التدقيق عند وضع السياسات والإجراءات الخاصة بها وفي 1996م خفضها مجلس معايير الرقابة لخمسة ويوضح الجدول (1) العناصر الخمسة لبيان معايير الرقابة على الجودة الصادر عن مجلس المعايير الأمريكي SQCS) No 1)

جدول (1) عناصر رقابة الجودة

العنصر	ملخص للمتطلبات
الاستقلالية، الأمانة، الموضوعية	يجب أن يتوافر في كافة الأفراد الذين ينفذون عملية التدقيق الحياد في الواقع وفي الظاهر، ويجب أن يقوموا بأداء كافة المسؤوليات المهنية على نحو أمين وموضوعي
إدارة الأفراد	توافر التأهيل المناسب لكل مدقق لأداء العمل على نحو جيد ، تخصيص العمل على الأفراد الذين تتوافر فيهم مهارة فنية وتدريب، اشتراك كافة الأفراد في برامج التعليم المستمر وأنشطة التطوير المهنية ،يجب أن يتوافر في الأفراد الذين سيتم ترقيتهم التأهيل المناسب لإنجاز الأعمال
قبول والاستمرار في مراجعة الزبائن لعملية التدقيق	يجب وضع السياسات والإجراءات التي يمكن من خلالها تقرير مدى قبول أو الاستمرار في التعامل مع زبون معين0 و تقلل هذه السياسات والإجراءات من الخطرالمتعلق بالزبائن الذين تفتقر الإدارة لديهم للأمانة 0 و تباشر المنشأة العمل في حالات التدقيق التي أدائها يتفق مع الكفاءة المهنية
انجاز عملية التدقيق	يجب ايجاد السياسات والإجراءات التي توفر التأكد من أن العمل الذي قام به المدققين يتفق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية ومعايير الجودة في شركة التدقيق
المتابعة أو المراقبة	وضع السياسات والإجراءات للتأكد من باقي عناصر رقابة الجودة الأخرى قد تم تطبيقها بفعاليه

المصدر : آرينز ، ألفين وجيمس لوبك الديسطي الرياض – 2009 :ص46

- تدقيق الزميل (Peer Review) : يسمى بتدقيق النظير وحدد المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين البرنامج عام 1989 r (peerReview Program)المعدل عام 2001م بثلاثة أنواع للتحقق من جودته (القريشي، 2011:253) (تدقيق النظام (System Review) ، تدقيق التكليف (Engagement Review) ،تدقيق التقرير (Report Review) لمراجعة مدى التزام مكتب آخر بنظم رقابة الجودة الموضوعة والتقرير عنه في تصميم سياسات وإجراءات تنفيذ العناصر الخمس لرقابة الجودة خلال الممارسة وإذا لم يخضع المكتب يفقد كل اعضاءه أهليتهم كأعضاء في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين و يتم مراجعة مكتب التدقيق المنظم لقطاع هيئة سوق المال أو الشركات الخاصة مرة كل ثلاث سنوات على الأقل.

ثالثا – الهدف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية

1 – الهدف اعطاء المدقق الرأي فيما إذا البيانات المالية معدة لتحقيق أعلى مستويات الأداء ، ويلبي متطلبات الرأي العام بتحقيق (جمعة ، 2009 : 95) (المصداقية ،المهنية ، جودة الخدمات و الثقة)

2 – المبادئ العامة للتدقيق (التميمي ،1997 : 4)التمسك بأخلاقيات المهنة والمباديء الأخلاقية التي تحكم مسؤوليات المدقق المهنية ، العمل بمعايير التدقيق الدولية والمبادى والإجراءات الأساسية ،تخطيط وانجاز التدقيق بنظرة الحذر المهني اخذ بالاعتبار الظروف التي ربما تؤدي لبيانات مالية منحرفة بصورة مادية0

3 – مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين تعرف الأخلاقيات (Ethics) بوجه عام مجموعة من المبادئ أو القيم ، متمثله بالقوانين، القواعد التنظيمية ، المواعظ الدينية ، مواثيق العمل للجماعات المهنية كالمحاسبين، ومواثيق السلوك المنظمات المختلفة (آرينزولوبك، 2009 : 102)والمبادئ الأخلاقية عمليا نوعين تمثل خلفية نظرية لكل سلوك (دحدوح والقاضي ، 2012 : 78) المبادئ الإلزامية تقود متخذ القرار للعمل حسب متطلبات قواعد السلوك المهني دون الموازنة بين الخير والشر بشكل دائم يتحول إلى قانون عام و الثاني : المبادئ النفعية والمعيار نتائج الموازنة بين الخير والشر الناتجة عن كل قرار وأن القرار الذي يؤدي إلى الخير الأعظم هو القرار الأحسن

4 – ميثاق السلوك المهني للمعهد الأمريكي للمحاسبين يتشكل ميثاق السلوك المهني من السلوكيات المثالية أو قواعد محددة ،وتمثل حد أقصى وليس الحد الأدنى ،كما في الشكل (1) (آرينز ولوبك ، 2009 : 111 –112)

الشكل (1) ميثاق السلوك المهني

5– قواعد السلوك الأخلاقي لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين

حدد الإتحاد الدولي للمحاسبين دور المجلس (جمعة ، 2011 : 171) بتأسيس المتطلبات الأخلاقية للمحاسبين المهنيين وتطوير الميثاق الأخلاقي وتحديد التهديدات لهاوتطبيق الحماية لضمان عدم التنازل عنها: (الإتحاد الدولي للمحاسبين ، 2010 :9)بتقييم أهميتتها وتطبيق الاجراءات الوقائية اللازمة للقضاء عليها أو تقليصها للمستوى المقبول (التزام (الإتحاد الدولي للمحاسبين،2010 : 10) بالنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية اللازمة والسرية والسلوك المهني ، الضغوطات تواجه أخلاقيات مهنة المحاسبة وتصنف (المصلحة الشخصية ، المراجعة الذاتية ، التأييد ، التآلف ، المضايقة) (جمعة، 2011 : 23)و الاجراءات الوقائية التي يمكن أن تزيل أو تقلص الضغوطات لمستوى مقبول كمتطلبات التعليم والتدريب والخبرة ، التطوير المهني المستمر، الاجراءات الوقائية في بيئة العمل وقد

تزيد بعضها من احتمالية تحديد أو منع السلوك غير الأخلاقي ، تشريعاتها، أنظمتها أو من قبل رب العمل كأنظمة شكاوى فعالة .وحل النزاع الاخلاقي وتقييم الالتزام بالمبادئ الأساسية ، (جمعة، 2009 : 102)

6 – المعايير الرقابية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق

أقر المجلس ستة أدلة تدقيقية تخص مسؤولية مراقبي الحسابات حول البيانات المالية التي يتم فحصها وتدقيقها في دليل التدقيق رقم (2) لتوفير الإرشادات حول شكل ومحتوى التقرير بإبداء رأيه الفني المحايد والدليل رقم (3) (المعايير الأساسية) : بالالتزام بالمعايير الأساسية العشرة المتعارف عليها لضمان تحقيق أعلى مستوى من الأداء المهني ، وتحديد المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات (م0م0م0ر0ع،1999)وعليه فان جودة البيانات والمعلوماتالماليه بشكل عام تتطلب من مراقب الحسابات الالتزام بالتشريعات والمعاييروالارشادات المحليه والدوليه

المبحث الثاني

جودة التدقيق والرقابة في المصارف

تنبع أهمية التدقيق والرقابة على المصارف لأهمية الدور الذي تلعبه بالحياة الاقتصادية و حقيقة خدمتها عدة طوائف يهمها جميعا السيربأعماله بأحسن وجه كادارة المصرف والمساهمين والمودعين والزبائن المستفيدين من التسهيلات الائتمانية وللنشاط المصرفي خصائص تميزها عن القطاعات الاقتصادية: (الغبان ، 14:2009)

1 – اعتماد النشاط المصرفي على النقود والعناصر الثمينة مما يعرضه لمخاطر السرقة والتلاعب والاختلاس و الحاجة لا نظمة رقابية محكمة للحد منها والمحافظة على الموجودات المصرفية وتحديد مسؤوليات الحيازة

2 – خضوع المصارف للمتطلبات القانونية التي تحكم أداءها في تحديد نسب الفائدة أو القروض الممنوحة وتحديد الاحتياطات القانونية ونسب الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنك المركزي

3 – توفير المعلومات للجهات الخارجية البنك المركزي وأجهزة الرقابة ومؤسسات الدولة ذات العلاقة

4 – وجود جهاز مركزي للتدقيق الداخلي كمراقب لمختلف الأقسام وتدقيقها والتأكد من صحتها

5 – تبويب الحسابات ليتفق وطبيعة التعامل المصرفي بما يخدم التخطيط والمتابعة والمطابقات اليومية

أنواع الرقابة والاشراف على المصارف تمارس الجهات المختلفة الرقابة على المصارف خلال

أولا – الرقابة الداخلية : (دحدوح والقاضي ،2012 : 274) وضعت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين تعريف شامل للرقابة الداخلية سنة 1949 (تتضمن الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية ، وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها ، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية ، والارتقاء بالكفاءة الانتاجية ، وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية الموضوعة مقدما) ، و المعيار الدولي رقم (315) (العملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بالرقابة والادارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول لتحقيق الأهداف فيما يتعلق بموثوقية التقارير وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة وارتبطت نظم الجودة منذ ظهورها بالرقابة الداخلية متمثلة في وظيفتي (أحمد ، 2009 :76) الفحص /الاختبار والرقابة على الجودة للتأكد، لمنع الأخطاء قبل حدوثها والإرشادات والإصدارات الخاصة بالرقابة الداخلية في المصارف التجارية : نصت المادة/ 17 ف/1 من قانون المصارف رقم /94 لسنة2004 مجلس ادارة مسؤولا عن ادارة الأعمال ووضع سياسات، خاصة و معايير ادارة المخاطرو الاستثمار ونسب الحد الأدنى التحوطية والمعايير المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية وأصدرت لجنة بازل/ لجنة الرقابة والإشراف على المصارف التابعة لبنك التسويات الدولية أصدار /3 مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الاصلاحية لتعزيز الإشراف وادارة المخاطر للقطاع المصرفي كمخاطر/ الائتمان ، السوق ، و التشغيل (عبد الحميد ،

2013 : 339 – 340)لتحسين قدرة القطاع المصرفي لاستيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية ،أيا كان مصدرها و تحسين ادارة المخاطر وحوكمة المصارف و تعزيز الشفافية والافصاح في المصارف عالميا وكجزء من الاصلاح المصرفي في إطار بازل 3 إقرار مبادئ لتعزيز حوكمة سليمة للمصارف في مجالات تتعلق بالرقابة والإشراف التالية :

1– المجال الخاص بممارسات مجلس ادارة المصرف (Board Practices) : بمسؤوليته الكلية كاستراتيجية أعماله ومخاطره ، تنظيمه ، السلامة المالية ، ، توفير رقابة فعالة على الادارة

2 – مجال الادارة العليا (Senior Management) : بتوجيه مجلس الادارة ،وتاكد الادارة العليا من أنشطة المصرف تتفق واستراتيجية الأعمال والتحمل للمخاطر ، وسياسات المجلس

3 – ادارة مخاطر ورقابة داخلية (Risk Management and Internal Controls) بوظيفة مستقلة لادارة المخاطر (بما في ذلك رئيس مخاطر أو ما يوازيه) مع سلطة كافية

4_مجال هيكليات المصارف (Complex or opaque corporate structures) : بمعرفة المجلس والادارة العليا الهيكلية العامة للمصرف وتطورها ، لتكون مبررة، ويعيا المخاطر الخاصة بها لتخفيفها وفقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة لمقررات بازل 3 في التدقيق والرقابة المبدأ التاسع وللرقابة الداخلية فروع تتكامل معا لتحقيق اهدافها (ادارية ، محاسبية ،الضبط الداخلي، الالتزام أو الامتثال)

ثانيا – الرقابة الخارجية : ويقوم بها مدققوا حسابات قانونيون خارجيون غير مرتبطين بالادارة العليا للمصرف و يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي ، وتتضمن المادة /46 من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 الأحكام الخاصة، رخص ممارسة المهنة بنظام ممارسة المهنة رقم (3) لسنة 1999وفقا المعيار الدولي لعمليات التدقيق 2400 (معيار التدقيق الدولي 910 سابقا) وبيان ممارسة التدقيق الدولي 1006 (تدقيق البيانات المالية للمصارف)

ثالثا – رقابة البنك المركزي رقابة رسمية يمارسها بواسطة أجهزة فنية متخصصة وبوسائل مختلفة منها

1 – الإشراف والرقابة : وتتبع صلاحية خلال قانون البنك المركزي العراقي رقم (56)لسنة 2004 المادة 4 –فقرة 1–ي على اصدار تراخيص للمصارف ولتنظيم ومراقبة المصارف كما هو محدد في قانون المصارف ، والمادة 40 – الرقابة على المصارف (الصلاحية المطلقة في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمنح ترخيص وتنظيم وممارسة الرقابة على المصارف وفروعها وإجراء رقابة خارجية و تدقيقات على التراخيص الممنوحة بالنحو والتوقيت الذي يختاره البنك المركزي العراقي) و الزمت المادة 10 – سجل المصارف من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 البنك المركزي باعداد والاحتفاظ بسجل مركزي لأغراض المعاينة من قبل الجمهور ، أكدت الفقرة 2 مادة 42 بقيام البنك المركزي العراقي باصدار لوائح تنظيمية وأحكام قانونية حول النظام المحاسبي والقواعد المطبقة على المصارف

2–الرقابة على الائتمان :تتضح آثار الجانب الرقابي للبنك المركزي من خلال ادارته وتنظيمه وأشرافه على عمليات الائتمان المصرفي باستعمال الوسائل والأدوات التي تتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد

أ – أهداف الرقابة على الائتمان : (رمضان ، 2006 : 182 – 187) لتثبيت الأسعار عند مستوى ملائم للحفاظ على القوة الشرائية للنقود، و التنمية الاقتصادية بتحقيق أعلى مستوى من التشغيل للموارد الانتاجية و تختلف من بلد لآخر كما تختلف أيضا تبعاً لدرجة التطور التي بلغتها الدولة 0

ب – أنواع الرقابة على الائتمان : تمارس البنوك المركزية في تنظيم الائتمان أنواع من الرقابة ، تستعمل عددا من الأساليب والوسائل الخاصة بكل نوع ، وتختلف باختلاف البنيان الاقتصادي للبلدوهي

أولا – الرقابة الكمية على الائتمان : تهدف التأثير على الحجم الكلي للائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية ، والأدوات المستعمله لتحقيق هذا الهدف هي

1 – اعادة الخصم (Rediscounting) لزيادة احتياطاتها النقدية المتوفرة لديها للاقراض باعادة خصم الأوراق التجاريةلدى البنك المركزي مقابل سعر اعادة الخصم أقل من سعر الخصم الذي تتقاضاه

2 – عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations) بيع أو شراء للسندات الحكومية في السوق المالية

3 – تعديل نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة : للبنوك المركزية تحديد نسبة الاحتياطيات النقدية الى الودائع و تغييرها من وقت لآخر ، وهكذا نسبة السيولة، والزام المصارف بها للحد من مقدرتها على التوسع بمنح الائتمان وقديما كان الهدف المحافظة على حقوق المودعين،

ثانيا – الرقابة النوعية على الائتمان : التأثير باتجاهات المصارف في نواحي الاستثمار التي يرغب فيها البنك المركزي دون الأخرى بأستعمال اساليب الرقابةالنوعيه من هذه الوسائل (التحكم في الحد الأدنى لقيمة السلف الممنوحة بمختلف الضمانات ،تعيين حدود للفائدة لمختلف أنواع الاستثمارات لتشجيع بعض الأنواع ،اشتراط الحصول على تصديق للقروض التي تتجاوز حدا معينامنع المصارف من استثمار أموالها في بعض النواحي غير المرغوب فيها أو تعيين حد أقصى لها)

ثالثا – الرقابة المباشرة : تحقيق نفس الأهداف المتوخاة الرقابة الكمية والنوعية و بأسلوب مختلف ، فالبنك المركزي يسلك طريقا آخر بالتعليمات المباشرة للمصارف عموما أو بانفراد يحدد بموجبها أحجام الائتمان المسموح به بفترات مقبلة أو يحدد نسبة معينة بين أموال المصرف الخاصة و جملة أصوله

رابعا – أساليب أخرى للرقابة : (الشمري ، 2012 : 156) وتتمثل بالتعليمات للبنك المركزي الى المصارف التجارية واستخدام الاقناع الأدبي لاتباع سياسات لا تتعارض مع توجهاته ويعمل دائما على تحقيق قدر عال من الاشراف على الجهاز المصرفي ويحاول تجنيبها لما قد تتعرض له من اعسار (Insolvency) او افلاس (Bankruptey) بممارسة الرقابة الوقائية على الجهاز المصرفي ويعمل على تقليل المخاطر ووضع الحدود الدنيا لكفاية رأس المال والمحافظة على نسب ملائمة من السيولة و يمارس رقابة الأداء من خلال الرقابة الحمائية من خلال تقديم الدعم لهذه المصارف عند تعرضها للمخاطر فضلا عن الرقابة التصحيحية بواسطة مدققي الحسابات ونظرا لأهمية الرقابة عملت العديد من البلدان بعدة اجراءات كان من بينها أنشاء لجنة (بازل) (Basel Committee) للأشراف والرقابة المصرفية في سويسرا عام 1974 وكذلك اصدار هذه اللجنة للتعليمات التي تمنع استغلال المصرف في عمليات (غسيل الأموال) (Clean of Money)

3 – التفتيش المباشر (عبد الله ، 2012 : 106 – 108) و ذلك مرة واحدة في السنة على الأقل

وعليه فان تعدد الاجهزه الرقابيه يعزز جودة التدقيق من خلال تحققها من التزام الجهات الخاضعه للرقابه بالمعايير المهنيه وقواعد واداب والسلوك المهني وارشادات والقواعد التي تصدرها الهيئات المهنيه والموءسساتيه لزيادة مصداقية وموثوقية البيانات والمعلومات الماليه وبما يلبي احتياجات المستخدمين

المبحث الثالث

مظاهر الجودة لاعداد وعرض البيانات المالية في المعايير الدولية والقواعد العراقية

أولا – نظام المعلومات المحاسبية (AIS) : (Accounting Information's system)

نظام يجمع ويسجل ويخزن ويعالج البيانات ،لتقديم معلومات لمتخذي القرار (Romney&Steinbart,2009:28) او نظام تجميع ومعالجة معاملات البيانا ت ونشر المعلومات المالية الى الأطراف المستفيدة (Kieso&Jerry,2003:62). ويراه الباحثان بأنه (مجموعة البيانات الناتجة من الأحداث الاقتصادية و يتم تجميعها ومعالجتها بطريقة يدوية أو ميكانيكية بموارد مادية وبشرية مستندة على مفاهيم ومبادئ ومعايير واجراءات وسياسات لحماية موجودات المنظمة ولإنتاج معلومات مفيدة وملائمة للاعتماد عليها من الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات)

ثانيا– إطارإعداد وعرض البيانات المالية : اطار عام يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية لاصدار معايير جديدة و اجراء تعديلات عليها و معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر بمعايير المحاسبة الدولية الحالية (ابو نصار وحميدات،2:2008) و تشكل أساس اعداد وعرض البيانات المالية من الأهداف والافتراضات والخصائص والتعريفات والمعايير التي تحكم اعداد التقارير المالية ويتناول الاطار(ميرزا وهولت ،11:2011)

1 – هدف البيانات الماليه تقديم معلومات حول المركز المالي وأدائها والتغيرات لتكون مفيدة للمستخدمين

2 – الافتراضات الأساسية أساس الاستحقاق وفرضية الاستمرارية

3 – الخصائص النوعية للبيانات المالية/:يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة لكل الاطراف (جربوع،71:2001) لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية (الشيرازي،195:1990) هما ملائمة المعلومات وامكانية الاعتماد علىها و مستوى جودتها لا يعتمد الخصائص الذاتية وانما يعتمد خصائص تتعلق بمتخذي القرارات ،وبين الجدول (2) الخصائص النوعيه للمعلومات المحاسبية

ا/الخصائص ألنوعية ألأساسية هي الملائمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات ألاقتصادية للمستعملين ، وتتأثر الملائمة بالمادية (الأهمية النسبية) (شرويدر وآخرون،138:2010)للاعتراف بالكشوفات الماليه (بلخاوي،276:2009) والتمثيل الصادق : ((Representational Faithfulness تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية (أبو نصاروحميدات،8:2008)

ب/الخصائص النوعية المعززة: وتتمثل في:قابلية المقارنةComparability)) مع معلومات مشابهة لنفس الجهه لفترة أخرى او مع جهه اخرى0(مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية،2012:أ36)(الشحادةوآخرون،248:2011) لابراز مواطن القوة والضعف وقابلية التحقق توفر شرط الموضوعية لأي قياس (الداية،48:2009) لتطمئن المستعملين أن المعلومات تمثل بصدق الظاهرة ألاقتصادية التي) FASB و IASB) الخصائص النوعية بمعايير المحاسبة الدولية الموحد للاطار المفاهيمي للمحاسبة

الاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي عام 1980

جدول (2)

مستخدمو ألمعلومات المحاسبية	**متخذو القرارات**
ألمحدد العام	**المنفعة / الكلفة**
الخاصية الخاصة بالمستخدمين	**القابلية للفهم**
الخصائص ألأساسية وعناصرها	**الملائمة القيمة التنبؤية،القيمة الاسترجاعية ،التوقيت المناسب** **الموثوقية : القابلية للتحقق – الصدق في العرض- ألحيادية**
الخصائص ألثانوية	**القابلية على المقارنة – والثبات**
حدود التمييز	**المادية**

(Evan S , Thomas G Issues , , 2003 p150)

تقصد تمثيلها والتقديم في الوقت المناسب و تحقق عنصر الملائمة خاصية التوقيت (الدهراوي،39:2006) بتوفير المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب بحيث تؤثر على قراراتهم وقابلية الفهم بتصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح تجعلها مفهومة (المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية،2012 :أ37) 0ويرى الباحثان أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تعكس أبعاد الجودة الأداء وخصائص ومطابقة وموثوقية ومتانة 000ألخ لتقاس من الناحية الجوهرية باعتبارها تتحقق بمشاركة جميع العاملين لانتاج قوائم ماليةو قيود التكلفة على التقارير المالية المفيدة التكلفة قيدا على المعلومات

4 – عناصر البيانات المالية:فئات واسعة من الآثار المالية للمعاملات والأحداث وعند تقييم ما اذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حق الملكية يعطى لجوهر الأساسي والحقيقة الاقتصادية للعنصر

5 – مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه :يبين الاطار المفاهيمي مفهومين لرأس المال المالي والمادي وتتبعه معظم الوحدات الاقتصاديه لاعداد قوائمها المالية ،(أبو نصار وحميدات،13:2008) اختيار أساس القياس ومفهوم الحفاظ على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي المستعمل في اعداد البيانات المالية

رابعا – المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRSs) :هي المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ((Nobes and Parker,2004:78) لرفع درجة الثقة في المعلومات المحاسبية و عمل المقارنات وتحسين جودتها لرفع كفاءة الادارة بالوصول الى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات0 ،تأسيس معايير دولية مقبوله دوليا وأعداد قوائم مالية موحدة ، للانفتاح على أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والانتاجية عالميا ، تسهيل عملية تقييم المستثمرين القرارات المتعلقة بالأندماج بين الشركات الدولية وتساعد في تخفيض تكلفة رأس المال بالتأثير على المخاطرو عدم التأكد لتخفيضها

1- معيار المحاسبة الدولي (1) عرض البيانات المالية: يتضمن الملحق رقم (2) معيار المحاسبة الدولي (1) عرض البيانات المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ،

2 – والمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) بيان التدفقات النقدية يظهر التدفقات النقدية بالفترة مصنفة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية0 (مؤسسة المعايير الدولية،2012 :أ572) (مطر، 262:2006) بطريقة غير المباشرة والطريقة المباشرة الزمت الشركات باعدادها لجانب القوائم الخرى

3- معيار الدولي (8) السياسات المحاسبية ،التغيرات في التقديرات المحاسبيةوالأخطاءفي2003 الإفصاح عن طبيعة التغير في السياسة وعن البنود التي يتم تعديلها للفترة الحالية والسابقةو طبيعة ومقدار التغير في التقدير المحاسبي وأثره على الفترة الحالية والمستقبلية

خامسا – مظاهر الجودة لإعداد وعرض البيانات المالية في القواعد العراقية

تعتمد الوحدات الاقتصادية في العراق على مجلس المعايير المحاسبية والرقابية (م0م0م0ر0ع) في إصداره للمعايير والقواعد المحاسبية التي تتلاءم مع طبيعة العمل المحاسبي في البيئة العراقية والتي تعد جزأ من البيئة الدولية والتي تنعكس أحداثها المختلفة بالضرورة على البيئة العراقية 0 وأقر المجلس (14) قاعدة محاسبية محلية الغرض لتوحيد المعايير المحاسبية بعمليات القياس والافصاح المحاسبي لتوفير المعلومات الموثوق بها لمستعملي لمساعدتهم لأدراك الأسس والقواعد المتبعة في إعدادها وتسهيل عملية المقارنة وتقويم الأداء ، تعزيز الثقة والملائمة في البيانات المالية لمستعمليها .وسيتم التطرق إلى القواعد المحاسبية العراقية التي لها تأثير مباشر على إعداد وعرض البيانات المالية وهي

1 – القاعدة المحاسبية رقم (6) سنة 1995 بشأن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداده للوصول لفهم أفضل لهاوتوفير معلومات ومؤشرات عن أداء وإعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية ووجوب العرض العادل للمعلومات بازالة اي لبس او غموضاوسوء فهم في البيانات الماليه والفقره (5- أ) تكون الإيضاحات والمعلومات المعززة كاملة وصحيحة وتتسم بالدقة والأمانة5والفقره – ب : ولتعزيز خاصية القيمة التنبؤية(Predictive Valu أكدت مراعاة العوامل المادية على المعلومات المحاسبية ذات الأهمية النسبيةلاعتمادها في إجراء التقييمات التنبؤيةو الفقرة (7) لتعزيز خاصية الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية والفقرة (8) أكدت اخذ بالحيطة والحذر لتكون محايدة تمتلك خاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها ، ولايبرر ذلك تكوين احتياطيات سرية أو غير معلنة والفقرة (9) تعرض البيانات المالية المقارنة للسنة السابقة فان أجري تغيير في طريقة تبويب وعرض المعلومات وجب اعادة عرض وتبويب معلومات الفترة السابقة بنفس الطريقة ولتعزيز خاصية القابلية للمقارنة التأكد من العرض الكافي لتظهر الأرصدة النهائية لسنتين متتاليتين في الأقل والفقرة (10) لا تبريرا للأخطاء أو المعالجات المحاسبية غير السليمة مجرد الافصاح عنها بالسياسات والطرق المحاسبية ف/(11) في اعداد بياناتها المالية ، والمتغيرات الجارية عليهاليعزز الاتساق وقابليتها للمقارنة 0 وف/ (15) عن الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العامة وتاريخ الانتهاء من اعداد البيانات المالية ، ،مع بيان أثرها القيمي على نتائج السنة الحالية والفترة (أو الفترات) اللاحقة وفقا للقاعدة رقم (6)(الأساس المحاسبي المتبع في إعداد البيانات الماليه ، الطريقة الأساسية المتبعة في التقييم/الكلفة التاريخية أم غيرها ، ، طريقة توحيد البيانات المالية للشركات التابعة ، بيان طريقة تحويل المعاملات المتحققة بعملة أجنبية)

2 – (القاعدة المحاسبية رقم (10) الافصاح للبيانات المالية للمصارف والمنشآت المماثلة)

أقرت بسنة 1998 م وأهدافها /الفقرة 2 :الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة ،وتوفير معلومات واضحة وملائمة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية والموثوق بها لمستعملي البيانات بشكل ملائم وقابل للمقارنة لتساعدهم في تقويم أدائها، و لتوضيح الخواص المميزة لأنشطة المصارف وتوحيد المعايير المحاسبية للقياس والافصاح المستخدمة من قبل المصارف اعدادها لتسهيل المقارنة والمبادئ والأحكام الأساسية الفقرات 7 ،8 ،9 ،10 ،11 الافصاح يكون كافيا وشاملا وأن تكشف عن الأمور التي لها تأثير مادي على قناعات وتقييمات وقرارات مستعمليها ومراعاة المتطلبات القانونية وفقا لفرضية الاستمرارية ، ،والالتزام بمبدأ الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية وتحديد أثر التغير ومراعاة جانب الحيطة والحذر وعرضها للبيانات المقارنة للفترة السابقة لتتوافق مع

المعايير الدولية والافصاح عن السياسات والطرق المحاسبيه ، في المتن والهوامش أو بكشف ملحق البيانات وهي نفس الإجراءات المتبعة في المعايير المحاسبية الدولية وتعزيز بالكشوفات التحليلية لتفاصيل القيم والأرقام 0 ولتمكين مستعملي البيانات المالية من فهم الأسس التي تعد بموجبها البيانات ا للمصارف وفق الفقرة 16 والفقرة/ 17 تتضمن وجوب الافصاح عن كافة البنود الغير عادية ، وبنود الفترات السابقة ، التي تؤثر على دخل الفترة الحالية بفقرات مستقلة،مع إعطاء الإيضاحات الكافية عنها في كشف الإيضاحات والهوامش والفقرة /18 تشير الى وجوب الافصاح عن الاحتمالات الطارئة والارتباطات المالية التي تنشأ عن بنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتي تؤدي الى زيادة أو تخفيض المخاطر وأخذ التخصيصات اللازمة لها والفقرة /19 الخاصة بالافصاح للدعاوى القضائية المقامة ضد المصرف أو لصالحه أو أية نزاعات أو خلافات مع أطراف قانونية من شأنها أن تؤثر على نتائج أعمال المصرف ووضعه المالي 0

الجهات ذات العلاقة (المقربة)ف 20 : يجب الكشف عن كافة المعاملات والعلاقات والمصالح مع الجهات المقربة وسياسات الائتمان التي يتبعها المصرف كالمنشآت والوحدات التي تخضع للسيطرة المباشرة او غير المباشرة والشركات أو المشاركات أو الأفراد الذين لهم حصة برأس مال بالشكل يمكنهم بالتأثير بشكل ملموس على قراراته وأعضاء مجلس الادارة والإداريون الرئيسيون،وأفراد عائلاتهم وأقاربهم لحد الدرجة الثانية 0 المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في تقرير الإدارة المعلومات الأساسية عن المصرف ومنهاتار يخ التأسيس ، الفروع ومناطق تواجدها ، الهيكل التنظيمي أسماء وأعضاء مجلس الادارة ومسئوليتهم والمؤشرات العامة والقطاعية والمناطقيه لتقويم أداء المصرف، وإبراز عملياته الخارجية بشكل واضح ومستقل .

المحور الثالث

المبحث الأول

الإجراءات الخاصة بجودة التدقيق لعينة البحث

يتضمن المبحث السياسات والإجراءات لجهات التدقيق والرقابة لعينة البحث (مصرفي الوطني الإسلامي والأهلي العراقي)لضمان التطابق والالتزام مع معايير جودة الأداء التدقيق، لتحقيق الأهداف التقليدية والحديثة في مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها، تقييم نتائج أعمال المصرف وفقا للأهداف المرسومة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع

اولا–اجراءات التدقيق والرقابة الداخلية الخاصة بالمصارف: المصارف قطاع مهم ومؤثر في العمل على نطاق العالم، فلابد من وجود نظم رقابة فاعله داخليه وخارجيه لذلك اصدرت لجنة بازل عام 1997 معايير للرقابة المصرفية ككفاية رأس المال وأساليب الرقابة المصرفية واسس الدخول الى السوق المصرفي 0 وقانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 المادة/ 17 تضمن مسؤولية ادارة المصرف وضع أنظمة الرقابة الداخلية والمادة/ 24 بتشكيل لجنة مراجعة الحسابات والمادة/ 42 بتضمين كشفا حول أنظمة الرقابة الداخلية لتوفير الخصائص النوعية للمعلومات فالهيكل التنظيمي للمصرفين: (التقرير السنوي ،2012) يظهر عدة جهات لنظام الرقابة فالهيئة الشرعية ولجنة مراجعة الحسابات والمستشارون ومراقب الامتثال وجميعها ترتبط مباشرة بمجلس الادارة ، وقسم التدقيق الداخلي يرتبط بالمدير المفوض في الاسلامي الفقرة سادسا/التدقيق الشرعي تدقيق كافة أعمال فروع بجولات تدقيقية ميدانية دورية وفجائية متواصلة لضمان حسن وسلامة الأداء والتأكد لمدى توافق الإجراءات التنفيذية وانسجامها مع سياسة المصرف وإجراءات

الضبط الداخلي وأحكام الشريعة الإسلامية وتضمن تقرير لجنة مراجعة بفحصها البيانات المالية والتقرير السنوي للمصرف بمقتضى أحكام قانون الشركات المرقم 21 لسنة 1997 المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وفقا للمعايير التدقيقية المتعارف عليها ومراجعة كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برأي اللجنة ضرورية لحماية المساهمين والاختبارات اللازمة لأوجه النشاط طبقا للتشريعات النافذة ووفقا لإجراءات التدقيق المعترف بها والتأييد الكامل للإيضاحات الواردة في تقرير مراقب الحسابات وفي تقرير الهيئة الشرعية لمساهمي المصرف تم دراسة العقود والمعاملات المعروضة المتعلقة بعمل المصرف واعتمدها وتعديل البعض منهاواصدرت الفتاوى الشرعية والقرارات المناسبة ، ومراجعة الحسابات الختامية للمصرف ومطابقتهاالأحكام الشريعة الاسلامية اما تقرير مراقب الامتثال تأكد من التزام المصرف للسنة بجميع القوانين والتعليمات والمواثيق الاخلاقية ذات العلاقة وتقديم النصح والارشاد و تم مراقبة ورفع التقارير حول المخاطر وفقا لمتطلبات قانون المصارف الخاصة رقم (94) لسنة 2004 و البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 و مكافحة غسيل الاموال (93) سنة 2004 للتأكد والتحقق من صحة هذه السياسات والاجراءات لتجنب المخاطر المالية والمصرفية استنادا للقوانين والتعليمات

اما المصرف الوطني الاهلي تتمثل الجهات الرقابيه بلجنة مراجعه الحسابات ومراقب الامتثال وقسم الاعمال الرقابيه والتدقيق فالفقره/سابعا من التقرير السنوي –القيام بالاعمال وجولات الرقابية والتدقيق على كافة الانشطة المصرفية التي تمارسها كافة الاقسام والفروع العاملة في المصرف وبمايتماشى مع الضوابط والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي ويتم اعداد تقارير لتطوير وتحسين عمل المصرف بتذليل وتلافي كافة المخالفات التي تتعرض لها فروع المصرف، وتقديم تقريره الاسبوعي والشهري لعملياته الرقابية وعرضه على مجلس الادارة و اصدار خطته الرقابية السنوية ويتم عرضها على السادة رئيس وأعضاء مجلس الادارة اما تقرير لجنة مراجعة الحسابات لمساهمي المصرف وتنفيذا لأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف تشكيل لجنة مراجعة الحسابات من أعضاء مجلس الادارة لممارسة عملها مع مراقب الحسابات المصرف ودققت اللجنة البيانات والجداول التي تصلها من الادارة التنفيذية في المصرف بضمنها جداول المقارنة الشهرية لأرصدة موازين المراجعة التجميعية والجداول الخاصة بالمصروفات والايرادات المرسلة الى البنك المركزي من قبل قسم المحاسبة والمالية في المصرف والتقارير المقدمة من قسم الرقابة الداخلية ومراقب الامتثال الشهرية والفصلية وتدقيق البيانات والحسابات الختامية للمصرف وتقرير مجلس الاداره ومراجعة كافة المعلومات والايضاحات التي برأي اللجنة ضرورية لحماية حقوق المساهمين 0 وكانت اعمال اللجنة طبقا للتشريعات النافذة ووفقا لاجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها وطنيا والمقررة وفقا للتقرير السنوي

ثانيا – الاجراءات المهنية لمراقب الحسابات لتطبيق جودة التدقيق في عينة البحث

على مراقب الحسابات مسؤولية ان يشهد خاصية التمثيل الصادق للبيانات المالية وفق القوانين والأنظمة ذات العلاقة والتي يؤدي الالتزام بها الى تعزيز جودة الأداء ، ومن هذه القوانين:

– قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 م /46– يلزم البنك المركزي مراقب الحسابات الخارجي المستقل بالتخصص وبقواعد السلوك المهني وتحقيق رقابة الجودة لخدمات التدقيق 0

– نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (3) لسنة 1999 مجموعة مواد تساهم بتطوير المهنة، تتضمن المادة /3 فقرات لتحقيق جودة الأداء بمتابعة اعمال المجازين بممارسة المهنة للتحقق من مدى التزامهم بتطبيق أحكام هذا النظام وقواعد السلوك المهني ،

1 – اجراءات اعداد تقارير مراقبي حسابات عينة البحث وفقا لمعايير التدقيق الدولية والمحلية

معيار التدقيق الدولي رقم /700/ف10و11 ودليل التدقيق رقم /2 المحلي ف/4 (تكوين رأي وإعداد تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية) تظهر التوافق بينها وبين تقارير مراقبي حسابات عينة البحث مسؤولية المدقق بتكوين وإعطاء رأي فني محايد حول شكل ومحتوى تقرير كنتيجة لانجازه عملية التدقيق (م0م0م0ر0ع،1999) بفحص وتقييم للاستنتاجات التي تم التوصل اليها بناء على أدلة قرائن التدقيق التي تم الحصول عليها لتكوين رأي حول ما اذا كانت البيانات المالية معدة من كافة النواحي الهامة للحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات المالية ككل من الاخطاء الجوهرية ، سواء كانت ناجمة عن احتيال أم خطأ والتعبير بوضوح عنه في تقرير خطي (الاتحاد الدولي للمحاسبين الجزء الأول،2010 :654)معيار /706 (فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل) ضمن إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين الجزء الأول /2010 الفقرة/ 2 من معيار التدقيق الدولي 700 والفقرة /10 من دليل المحلي رقم /2 /ينبغي ان يحمل تقرير اسم وعنوان مراقب الحسابات يدل بوضوح على انه تقريرمستقل0(الاتحاد الدولي للمحاسبين الجزء الاول،2010 :658)، وهو مايظهر من تقارير مراقبي الحسابات التقرير السنوي الموضوع للمصرف الوطني الاسلامي و المصرف الاهلي العراقي0 والمخاطب في الفقره /22من المعيار الدولي/700 والفقرة 12 من دليل المحلي رقم 2 ان يكون تقرير مراقب الحسابات موجها للحهه المعنية حسبما تقتضي ظروف العملية /الهيئة العامة ،المساهمين بالنسبة للجهة الخاضعة للتدقيق أو الى الجهة التي قامت بتعيين مراقب الحسابات ويلاحظ من تقرير المصرف الوطني الاسلامي انه معنون الى أعضاء الهيئة العامة ، ولمساهمي المصرف للمصرف الأهلي العراقي ، وفي هذا إشارة الى استقلالية مراقبي الحسابات عن الادارة والفقرة التمهيدية أو الموضوع الفقرة/ 22 من معيار التدقيق الدولي /700) و الفقرة 13/ من دليل التدقيق/ 2 (الموضوع) والفقرة/ 14 نطاق التدقيق يقصد تحديد البيانات المالية التي تم تدقيقها والفترة التي تغطيها تحديد اسم الجهة الخاضعة للرقابة ،إشارة القوانين والتشريعات والقواعد والأعراف ، تحدد عنوان كل بيان تتألف منه البيانات المالية ، ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى ، (الاتحاد الدولي للمحاسبين الجزء الاول،2010 :658)0 (م0م0م0ر0ع ،1999 :3) وقد اشتملت تقارير مراقبي الحسابات في المصرفين على كل من المعيار الدولي ودليل التدقيق المحلي

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

معيار التدقيق الدولي/ 700 ف /25 يحتوي تقرير المدقق على عنوان "مسئولية الادارة" أو المصطلح المناسب وف /26 وجوب ان يبين رأي المدقق ان الادارة مسئولة عن الاعداد والعرض العادل للبيانات المالية وهدا ماتضمنه تقرير مراقب حسابات المصرف الوطني الاسلامي و دليل التدقيق المحلي / 2لاتوجد فقرة خاصة بمسؤو لية الادارة عنها

رأي المدقق الفقرة /34 من معيار التدقيق الدولي 700 يتضمن تقرير المدقق عنوان "الرأي " والفقرة /35 تشير عند التعبير عن رأي غير معدل حول بيانات مالية معدة وفقا لإطار عرض عادل ،او مكافئة المعنى ، ما لم يقتضي القانون أو النظام غير ذلك باستخدام عبارات مثل وفقا للمعايير الدولية أو للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ، وعندما يشتمل اطار اعداد التقارير المالية المعمول به على معايير لاعداد التقارير المالية أو متطلبات قانونية أو تنظيمية ، يتم وصف الإطار باستخدام عبارات مثل 0 وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات (الاتحاد الدولي للمحاسبين الجزء الاول،2010 :660) وتشير الفقر /15 (فقرة الرأي) من دليل التدقيق رقم/ 2 (على مراقب الحسابات ان يبين في تقريره وبشكل واضح رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية وتقرير الادارة تعطي صورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية ، وفيما اذا كانت تتفق مع المتطلبات القانونية) (م0م0م0ر0ع ،1999

:3) وقد أظهرت تقارير مراقبي الحسابات لفقرة الرأي لمصرفي الوطني الإسلامي و الأهلي العراقي دلك وأنها منظمة وفقا للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية أما معلومات التقرير السنوي فقد تناولها معيار التدقيق الدولي/ 720 ف/1(مسئوليات المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة) رأي المدقق لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يتحمل المدقق مسئولية خاصة لتحديد ما إذا تم التعبير عن المعلومات الأخرى بالشكل المناسب أم لا 0 ومع ذلك يقرأ ها لأنه قد يتم إضعاف مصداقية البيانات المالية المدققة بسبب التعارضات الجوهرية بين البيانات المالية المدققة والمعلومات الأخرى) إلا ان المعيار أشار ضمن ف/ا التطبيق والمادة التوضيحية الأخرى قد يتحمل المدقق مسئوليات إضافية ، بموجب متطلبات تشريعية أو تنظيمية أخرى ،للمعلومات الأخرى التي تتعدى نطاق هذا المعيار ، والنظام والمعايير المهنية ، وفي حال حذف مثل هذه المعلومات الأخرى أو احتوائها على أوجه قصور ، يتعين بموجب القانون أو النظام الإشارة الها بتقرير المدقق) وتشير الفقرة /2 من المعيار (عبارة "المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة للتقارير السنوية أو مستندات مماثلة صادرة للمالكين أو أصحاب العلاقة (الاتحاد الدولي للمحاسبين الجزء الأول ،2010 :741)

2 – الإجراءات والسياسات الخاصة بتطبيق جودة أداء مراقبي الحسابات وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الدولي والمحلي والتي لها أثر ايجابي في تحقيق الجودة تتحدد في

أولا : التزام مراقبي الحسابات بالمبادئ الأساسية لقواعد السلوك الأخلاقي كالقوانين والتشريعات على المصارف كقانون المصارف م/46 تتائر بالنزاهة والموضوعية والاستقلالية والبنك المركزي العراقي واللوائح الارشادية التي تصدر عن نظام المصارف

ثانيا : الكفاءة المهنية والعناية اللازمة : لنظام ممارسة مهنة تأثير على مبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة و يقوم مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بموجب نظامه بالاشراف على أعمال كافة مراقبي الحسابات في العراق وأسلوب توزيع العمل بين أفراد المكتب حسب الخبرة والكفاءة والممارسة والتحصيل الدراسي والتفاعل بين المراقب وبقية العاملين وفق ميول العاملين وتؤكد الجهات العالمية على اعتماد تطبيق معايير التدقيق الدولية لزيادة الموثوقية والملائمة للمعلومات على أي بند من بنود البيانات المالية تم تطبيقها 0

ثالثا : قبول العميل والعملية تتضمن قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين ضمن القسم 210 (التعيين المهني) قبول العميل وقبول العملية و ف/1 (قبل قبول علاقة عميل جديد ، يجب على المحاسب في القطاع العام أن يدرس ما إذا كان هذا القبول يخلق أي تهديدات للالتزام بالمبادئ الأساسية ، و تنشأ التهديدات المحتملة على النزاهة أو السلوك المهني نتيجة قضايا مشكوك فيها مرتبطة بالعميل (مالكيه أو ادارته أو أنشطته) كتورط العميل في نشاطات غير قانونية (مثل غسيل الأموال) (الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2010 :27)

رابعا: التدريب والتحسين المستمر بالحصول على المجلات والبحوث العلميه وتدريب العاملين في المكاتب لتوسيع مهاراتهم واعتماد سياسات الترقيه والتطوير للعاملين باقرار الخطط لرفع كفاءة العاملين

خامسا : نظام المعلومات

1 – المراحل التدقيقية المعتمدة في المصرف لاستعماله الأنظمة الالكترونية في تنظيم الحسابات يستعمل مراقبو الحسابات تقنية المعلومات لاجراء التدقيق، و برامج التدقيق على الحاسوب الشخصي لمراقبي الحسابات وحفظ البيانات وأوراق العمل عليها و توظيف تقنية المعلومات في المراحل التدقيقية للمصرف بتدقيق حول الحاسبة (غير مخولين بالدخول على النظام) ولكن من حق مراقب الحسابات أن يطلب أي كشف من النظام وبأي وقت 0

2 – هيكلية المصرف لاعتماد أساليب الكترونية كالانترنت للتدقيق للتأكد من وجود توثيق كافي للمعاملات و التوثيق الالكتروني ووضع سياسات واجراءات مناسبة لضمان التزام قسم تقنية المعلومات بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ، و الحصول على تأييدات من الزبائن و المصارف

سادسا : رقابة الجودة يتناول معيار التدقيق الدولي /220 المسؤوليات المحددة للمدقق فيما يتعلق باجراءات رقابة الجودة وهدفه في مرحلة العملية تقدم للمدقق ضمانا معقولا بان عملية التدقيق تمتثل للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة ان تقرير المدقق الصادر ملائم حسب الظروف ويتضمن مسؤوليات القيادة لجودة عمليات التدقيق و يتحمل الشريك في العملية مسؤولية الجودة الشاملة لكل عملية تدقيق وتأكيد المسؤولية على متطلبات أخلاقيات المهنة والاستقلالية وقبول واستمرار علاقات العميل وعمليات التدقيق المحددة وتعيين فريق العملية والتوجيه والاشراف على عملية التدقيق واجراء الاستشارات المناسبة كذلك مراجعة رقابة الجودة للعمليات وعدم اصدار تقرير التدقيق حتى انجاز مراجعة رقابة الجودة للعملية 0 (الاتحاد الدولي للمحاسبين الجزء الأول ،2010 :125) لم يلاحظ بوجود نظام لرقابة الجودة لمراقبي الحسابات للمصرفين وفق متطلبات المعيار سوى القيام بعمليات الاشراف والمتابعة والمراجعة على أعمال المكتب ومما يعطي دليلا على الالتزام ببعض متطلبات رقابة الجودة 0 ووجود القوانين الخاصة بنظام ممارسة المهنة والقوانين الخاصة بالمصارف لها أثر في تعزيز الرقابة على جودة عملية التدقيق فقانون المصارف ف/ 1 م /46 أوجبت ان يكون مراقب الحسابات مقبولا لدى البنك المركزي العراقي وف/ ج م/ 24 منه مهام لجنة مراجعة الحسابات (استعراض تقرير مراجع الحسابات الخارجي حول الكشوفات المالية للمصرف وابلاغ مجلس الادارة عن أية نتائج قبل موافقة مجلس الادارة على الكشوفات المالية ، وما ذكر في تقرير اللجنة ضمن التقارير السنوية للمصارف ممارسة عملها بجانب مراقب الحسابات طيلة عمله في المصرف 0 واعداد التقرير الخاص بتدقيق البيانات المالية و البنك المركزي بتدقيقه للمصارف و تضمن كشف المصاريف الادارية للمصرف الوطني الإسلامي حساب (اجور تدقيق – البنك المركزي) ، ومؤشرات المقارنة لجودة العملية التدقيقيه لمراقب الحسابات تتضح من خلال الالتزام بمايلي 0

1 – مدى تضمين تقرير المراجعة لتعليمات وإجراءات البنك المركزي كونها الجهة المسئولة عن الصيرفة في العراق والتزام المصرف بقانون المصارف وغسيل الأموال وقانون الشركات ، ويتضمن التقرير مدى التزام المصرف بالتوصيات والضوابط الصادرة من البنك المركزي كجهة القطاعية المسئوولة و قراءة بريده والمراسلات مع المصرف والبنك المركزي والتعاميم التي يصدرها البنك المركزي ويطلع عليها مراقب الحسابات

2 – في حالة حصول الموافقة على التكليف بتدقيق المصرف يعلم البنك المركزي عن طريق ممثليه في اجتماع الهيئة العامة وارسال نسخة للبنك المركزي تتضمن تعيين مراقب الحسابات

3 – صفة التعامل الذي اعتمد لتكليف التدقيق من قبل الهيئة العامة للمصرف يجب ان يكون من الصنف الأول وليس من صنف آخر و الهيئة العامة ترشحه للسمعة الجيدة لخمس سنوات

4 – اعتماد مكاتب التدقيق لعناصر الجودة خصوصا العملية الإشرافية على المساعدين عن طريق الاجتماعات الدورية للاطلاع على مديات عملهم في التدقيق والتوجيه وتغطية الاستفسارات 0

5 – وجود مراقبة على مكاتب التدقيق للمصارف داخلية أو خارجية ينعكس على كفاءة وفاعلية التقارير و هناك جهتين المديرية العامة للائتمان والصيرفة في البنك المركزي العراقي ومجلس

مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بالإضافة الى الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين 0

ثالثا – رقابة البنك المركزي يتضمن قانون المصارف على العديد من المواد الخاصة بالإشراف والرقابة على المصارف فالرقابة على الائتمان حددت المادة 30 – الانكشافات الائتمانية فقرة 1 من قانون المصارف النسب الخاصة بمنح

الائتمان ودور البنك المركزي العراقي في الاشراف والرقابة على منح الائتمان ولا يمنح أي مصرف ائتمانا لشخص إذا كان سينتج عن ذلك

أ – تجاوز المبلغ الأصلي المستحق الإجمالي لكافة ائتمانات ذلك الشخص ما يعادل 15% أو نسبة أقل تحددها أنظمة صادرة عن البنك المركزي العراقي من رأس مال البنك واحتياطاته السليمة والانكشاف الائتماني الكبير دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العراقي 0

ب – تجاوز المبلغ الأصلي الإجمالي المستحق لكافة ائتمان ذلك الشخص ما يعادل 25% أو نسبة أقل تحددها أنظمة صادرة عن البنك المركزي العراقي من رأس مال البنك واحتياطياته السليمة 0

ج – تجاوز المبلغ الأصلي الاجمالي المستحق لكل انكشافات المصرف الائتمانية الكبيرة استنادا للفقرات الفرعية أ و ب ما يعادل 400% ونسبة مئوية أقل تحددها أنظمة صادرة عن البنك المركزي العراقي من رأس مال البنك السليم واحتياطياته السليمة 0

أما الاجراءات التفتيش المباشر من قبل البنك المركزي تشير المادة 53 – التفتيشات من قانون المصارف لمراقبة المصارف وعلى أسس موحدة بتدقيق البيانات والمستندات والمعلومات والايضاحات والبراهين المقدمة من المصارف ويجوز له ان يطلبها من فروع المصرف وتوابعه و يجري في أي وقت تفتيشا موقعيا للتحقق من المركز المالي ومدى امتثال المصرف لأحكام القوانين والأنظمة المتعلقة بادارة أنشطته والتزامه بالسياسات الداخلية بصفة مستمرة وعلى الأقل مرة كل عام ما عدا مكاتب التمثيل التي يتم تفتيشها مرة واحدة على الأقل كل سنتين ، ويخضع الشخص المخول بعملية التفتيش لاشتراطات السرية و له طلب تزويده بكافة الدفاتر والحسابات والسجلات والوثائق الضرورية ابلوقت المناسب ويقدم المفتشون تقريرا لبنك المركزي العراقي حول نتائج التفتيش ويقوم البنك المركزي بأشعار مجلس ادارة المصرف المعني بنتائج التفتيش 0

تتضمن التقارير السنوية لعينة البحث على بعض الفقرات التي تشير الى دور البنك المركزي في الاشراف والرقابة من خلال (الموافقة على أسماء أعضاء مجلس الادارة الأصليين والاحتياط ،اصدار قرار من مجلس ادارة البنك المركزي على تشكيل لجنة مراجعة الحسابات ، اصدار تقييم الأداء وفقا لنظام camel 0 اصدار التوجيهات الخاصة بزيادة رأس المال 0 اصدار التعليمات الخاصة بكفاية رأس المال حيث ان تعليمات البنك المركزي اعتبرت الحد الأدنى 0 (%15)

اصدار التعليمات واللوائح التنظيمية الخاصة بالسياسات المحاسبية المتبعة في المصارف حضور من يمثل البنك المركزي لاجتماع الهيئة العامة السنوي وخاصة عن المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ومكتب الإبلاغ عن غسل الأموال لغرض التوجيه والارشاد 0 اصدار اللائحة الارشادية الخاصة بالنشاط الائتماني والنشاطات المصرفية الأخرى واللائحة الخاصة باحتساب مخصص للائتمان النقدي والتعهدي والديون متأخرة التسديد وتحديد نسب التخصيصات مقابل كل صنف 0رقابة البنك المركزي على السيولة النقدية من خلال حساب النقد لدى البنك المركزي وحساب الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي 0 من خلال نافذة البنك المركزي يتم اصدار الضوابط والاجراءات الخاصة بعمليات التحويل الخارجي مثل فتح الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية الواردة والصادرة كذلك من خلال نافذة البنك المركزي يتم الدخول في مزادات العملة لتغطية استيرادات القطاع الخاص 0استلام البيانات والجداول المرسلة من المصارف لأغراض الرقابة بضمنها جداول المقارنة الشهرية لأرصدة موازين المراجعة والجداول الخاصة بالمصروفات والايرادات وفي مجال التكنلوجيا المصرفية المستعملة ونظم المعلومات والاتصالات فقد قامت المصارف بالاشتراك بالأنظمة التالية مع البنك المركزي(الاشتراك بنظام RTGS (نظام المدفوعات) في البنك المركزي العراقي 0 –

الاشتراك بشبكة الربط IIBN مع البنك المركزي العراقي 0 – الاشتراك بنظام LOUTS NOTES وهو عبارة عن نظام الارسال واستلام الكتب الرسمية بين المصارف والبنك المركزي العراقي 0 وعلى صعيد التدريب والتحسين المستمر قام البنك المركزي بفتح الدورات التدريبية المصرفية للعاملين في المصارف ، ومنها(برنامج تطبيقات المايكروسوفت اوفس ، الائتمان والقروض وخطابات الضمان ، دورة تدريبية في فعاليات النظام المحدثة ،القيادة وحوكمة الكوادر الادارية ، ورشة عمل خاصة في مجال التدقيق الداخلي وبيئة الرقابة في المصارف

المبحث الثاني

مظاهر الجودة لإعداد وعرض البيانات المالية في عينة البحث

سيتم الفحص النوعي للتقارير المالية لمصرفي الوطني الاسلامي والأهلي العراقي للتحقق من مدى انعكاس جودة التدقيق في تحقيق مظاهر الجودة للمعلومات المحاسبية من ناحية العرض والاعداد للبيانات المالية وفقا للمعايير الدولية والمحلية و القوانين ذات العلاقة هي

1 – قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل) تنظيم أعمال الشركات في العراق ، فالمادة (117)الزام الشركة وادارتها بتقديم الحسابات الختامية للسنة السابقة من خلال الأشهر السته الاولى من كل سنة واعداد تقرير شامل بنتائج تنفيذ الخطة تقديم التقارير الدورية لمراقب الحسابات وتقرير سنوي الى الهيئة العامة عن نتائج تنفيذ خطط الشركة المستقبلية 0 وم/ 136 تبحث في مدى سلامة حسابات وصحة البيانات الواردة بالحسابات الختامية ، التي تعبر عن حقيقة المركز المالي، ومدى تطبيق الشركة للأصول المحاسبية المرعية بشكل خاص مسك دفاتر السجلات المحاسبية وعملية جرد موجودات والتزامات الشركة 0

2 – قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004م لتنظيم أعمال المصارف في العراق ففي م/ 17 يكون مجلس ادارة المصرف مسؤولا عن ادارة الأعمال ووضع سياسات المصرف و معايير ادارة المخاطر وسياسات الاستثمار ونسب الحد الأدنى التحويطية والمعايير المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية للمصرف والمادة /24 بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات للمصرف ولها مهام وسلطات حددها القانون أكدت على تطبيق القواعد المحاسبية والأنظمة بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية والفقرة (ج) باعداد الكشوفات المالية على نحو يعكس حقيقة الأوضاع المالية للمصرف وفروعه طبقا للمعايير المحاسبية الدولية وامتثالا لمتطلبات خاصة يحددها البنك المركزي العراقي بهذا الشأن كشفا حول أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف ، م/43 /ف /4 يقوم كل مصرف بتقديم نسخة من بياناته المالية المراجعة بما فيها الموحدة للبنك المركزي العراقي عند توفرها في غضون/ 4 أشهر بعد انتهاء السنة المالية كأقصى حد 0 وف5/ منه بتوفير البيانات المالية للمصرف المراجعة الى مساهميه في موعد لا يقل عن ثلاثين يوما قبل عقد الاجتماع العام للمساهمين للمصادقة عليها ، م/ (45) الفقرة (2) بتضمين التقرير السنوي للتوقعات للسنة المقبلة

نبذة مختصرة عن تأسيس المصارف عينة البحث وأهدافها والتغيرات التي حصلت عليها :

1– المصرف الوطني الإسلامي (National Islamic Bank)أسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة) بموجب إجازة التأسيس المرقمة م0 ش 26073 والمؤرخة في 2005/5/5 برأسمال قدره (25 مليار دينار) مدفوع بالكامل من البنك المركزي العراقي لممارسة أعمال الصيرفة الشاملة والتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبالاجازة رقم 2641/3/9 في 26 /9 /2005 وبدأ نشاطه الفعلي في 4 /4 /2010تمت زيادة رأسمال المصرف من (25) مليار دينار الى (50) مليار دينار بتاريخ 3/19 /2010 والى (100) مليار دينار في 8/8 /2011 والى (150) مليار دينار بتاريخ 10/22 /2012 0 وتميزت مسيرة المصرف بقوة الأداء وبناء علاقات مصرفية مع مصارف اجنبية

وعربية وحقق نجاحا على صعيد توطيد مكانته ومعززا حضوره وتواجده في السوق المصرفي العراقي من خلال شبكة فروعه المنتشرة في البلد وكذلك شبكة مراسليه في الخارج وابرز ما تحقق خلال العام 2011 حصوله على تقييم جيد جدا (2c) حسب تصنيف البنك المركزي العراقي بموجب تقييم (CAMELS) 0وهو نظام تصنيف البنك المركزي للمصارف المفتشة المحلية وعناصر التصنيف (كفاية رأس المال C (Capital Adequacy)،نوعية الاصول Asset Quality) A)،الادارة (Management) M)،الربحية (Earnings) E)،السيولة (Liquidity) L)،الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to market risk) S والهدف من التصنيف لإعطاء السلطات الرقابية فكرة عن مستوى الرقابة الواجب فرضها على المصارف 0 وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية التزم تجاه مساهميه بتحقيق أرباح بحدود(797 ،7) مليار دينار عراقي ويطمح الى تحقيق مركز تنافسي مناسب من خلال شبكة مراسليه البالغة /9 مصارف منتشرة في العالم بإيصال الخدمة وفق متطلبات العمل المصرفي واتفاقية بازل ملتزما بقانون رقم 93 لسنة 2004 الخاص بغسيل الأموال0

2 – المصرف الأهلي العراقي (National Bank of Iraq)تأسس المصرف الأهلي العراقي كشركة عامة ضمن القطاع الخاص ، بإلاجازة المرقمة م0ش/ 582 في 1/2 /1995 برأس مال قدره (400) مليون دينار عراقي من البنك المركزي العراقي بتاريخ 28 /3 /1995 على ممارسة الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي) ، وفي تاريخ 8 /4 / 1995 باشر المصرف أعماله وبتاريخ 25 /1 /1998 تم تعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة بموافقة البنك المركزي العراقي في 1 /10 /1998 ، وأيدته الهيئة العامة باجتماعها السنوي بتاريخ 21 /10 /1998 بعد تعديل عقد التأسيس ولغرض تحقيق أهدافه بممارسة الصيرفة الشاملة اتجه المصرف الى توسيع أعماله بالحصول على الموارد النقدية من القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية استثمارها في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية تماشيا مع متطلبات التنمية الاقتصادية 0 ولغرض تنفيذ الاهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة ، اتخذت الهيئة العامة قرارا بتاريخ 16 /11 /1999 بزيادة رأس المال من (400) مليون دينار الى (600) مليون دينار عراقي ولزيادة طلبات الزبائن للحصول على الائتمان بمختلف أنواعه فقد اتخذت الهيئة قرارا بتاريخ 19 /5 /2001 لزيادة رأس مال المصرف من (600) مليون دينار الى (750) مليون دينار عراقي وتم تسديد الزيادة المذكورة من الربح المعد للتوزيع البالغ (150) مليون دينار كما اتخذت الهيئة العامة قرارا بتاريخ 30 /8 /2003 بزيادة رأسمال المصرف من (750) مليون دينارالى (5 ، 937) مليون دينار عراقي ، كما اتخذت الهيئة العامة قرارا بتاريخ 28 /3 /2004 بزيادة رأس مال المصرف من (5 ، 937) مليون دينار الى (8 ، 1143) مليون دينار عراقي ، وبتاريخ 12 /10 /2005 حصلت موافقة دائرة تسجيل الشركات على زيادة رأس مال المصرف ليصبح (25) مليار دينار عراقي وبشراكة بنك المال الاردني 0 وفي تاريخ 20 /11 /2009 تم زيادة رأس مال المصرف ليصبح (50) مليار دينار عراقي وفي تاريخ 12 /7 /2011 تم زيادة رأس مال المصرف ليصبح (100) مليار دينار عراقي 0 رأس مال المسجل والمدفوع كما في 31 /12 /2012 بلغ (100) مليار دينار أما احتياطي رأس المال فقد بلغ (1491) مليون دينار وقد أقرت الهيئة العامة باجتماعها في 21 /7 /2012 على زيادة رأس مال الى مائة واثنان وخمسون مليار دينار وجرى الاكتتاب للفترة من 30 /9 /2012 الى 28 /11 /2012 وكانت نتيجة الاكتتاب وصل رأس المال الى (9 ،138) مليار دينار عراقي 0 وفي مجال عضوية مساهمة المصرف في الشركات شارك بعضوية مجلس ادارة شركة الكفالات المصرفية العراقية بمبلغ (488) مليون دينار وفي مجال تقييم الأداء الصادر من البنك المركزي العراقي حصل على تقدير جيد C3 وفقا لنظام CAMEL لعام 2011

مظاهر الجودة لاعداد وعرض البيانات المالية في عينة البحث

مظاهر الجودة فيها ومدى توافقها مع المعايير الدولية والعراقية تظهرمن خلال الجوانب التاليه

أولا : التزام الادارة العليا بالشفافية بالافصاح يحدد إطار المفاهيم الخاص باعداد التقارير المالية هدف اعداد التقارير المالية وليس البيانات المالية فقط ، تعتبر البيانات المالية جزءا أساسيا من اعداد التقارير المالية 0 ويحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون والدائنون الآخرون معلومات حول موارد المنشأة والمطالبات من المنشأة وكيف يؤدي مجلس ادارة المنشأة مسؤولياته بكفاءة وفاعلية لاستعمال موارد المنشأة وتشمل الأمثلة على تلك المسؤوليات حماية موارد المنشأة من الآثار غير المواتية للعوامل الاقتصادية مثل تغير الاسعار والتغيرات التقنية وضمان امتثال المنشأة للقوانين واللوائح المعمول بها ، وتعتبر المعلومات حول أداء الادارة لمسؤولياتها هو أمر مفيد لاتخاذ القرارات (مؤسسة المعاييرالدولية لاعدادالتقاريرالمالية،2012 :أ27) ، وتشير الفقرة (19) من القاعدة المحاسبية رقم (6) (ينبغي الافصاح في تقرير الادارة السنوي عن كامعلومات المتعلقة بالمنشأة وواقع أدائها ومواردها خلال الفترة المعنية والعوامل المؤثرة في هذا الاداء والتوقعات المستقبلية لنشاطها مع كافة الايضاحات المتعلقة بالبيانات المالية) (م0م0م0ر0ع،01995 :4) كذلك مدى تحقيق أهداف المنشأة الموصوفة في العقد أو القانون الأساسي ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية0لذلك فإن مسؤولية الادارة المتمثلة بمجلس الادارة القيام باعداد وعرض البيانات المالية على أن تتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية 0 وتشير الفقرة (10) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية (المركز المالي في نهاية الفترة ،الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة ،التغيرات في حقوق الملكية للفترة، التدفقات النقدية للفترة ،الملاحظات ،وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أخرى ،بيان المركز المالي من بداية فترة المقارنة الأولى عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بإعادة بيان البنود في بياناتها المالية بأثر رجعي أو عندما تعيد تصنيف البنود في بياناتها المالية 0) ويجوز للوحدة الاقتصادية استخدام عناوين للبيانات تختلف عن تلك المستخدمة في هذا المعيار (مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية،2012 :أ524)وتشير الفقرة رقم (13) و(14)من القاعدة المحاسبية رقم (10) يشمل تعبير البيانات المالية الواردة في هذه القاعدة (الميزانية العامة ،الأرباح والخسائر والتوزيع 0 كشف التدفق النقدي)والفقرة (14)- ينبغي تعزيز البيانات المالية الرئيسية بكشوفات تحليلية ،لتفاصيل القيم والأرقام الظاهرة فيها 0

المصرف الوطني الاسلامي : في اجتماع الهيئة العامة السنوي ، أوضح رئيس مجلس الادارة الآتي: (حققت تعاملات المصرف لعام 2012م نموا في جميع الأنشطة المصرفية بنسبة نمو مرتفعة وبوتائر متصاعدة ، كما تم افتتاح فرعين للمصرف خلال 2012م فرع النجف الأشرف بتاريخ 6 /5 /2012 وفرع ميسان بتاريخ 11 /11 /2012 وأكد بأن ادارة المصرف تطمح وتسعى الى تحقيق المزيد من الانجازات المعتمدة على دعم ومساندة أعضاء الهيئة العامة 0 وضمن تقرير مجلس الادارة السنوي عن نشاط المصرف ومن خلال مؤشرات عام 2012 حقق المصرف قفزة نوعية عما عن مسيرته في العام الماضي وحقق أرباحا جيدة مقدارها (32) مليار دينار عراقي وبنسبة نمو (315 %) وتم توزيعها وفقا للقوانين النافذة 0 وعن تقرير مجلس الادارة السنوي عن نشاط المصرف حول التزام الادارة تتمثل في الآتي

رؤية المصرف الوطني الاسلامي (Vision) : يطمح أن يكون رائدا بتقديم الخدمة الافضل ولشرائح واسعة من المجتمع من أجل تحقيق تنمية وتطويرالمجتمع0

المهمة (Task) : ان المصرف الوطني الاسلامي يطمح الى تحقيق الريادة في السوق بتقديم خدماته (المصرفية المتنوعة / مرابحات – مشاركات – مضاربات – بيع سلم –إجارة) بحيث تكون أكثر حداثة لزبائن المصرف وفقا لقيم

الشريعة الاسلامية السمحاء من خلال مورد بشري مؤهل تأهيلا عاليا وفق المعايير المهنية وقيم الصدق والشفافية والأخلاقية ضمن بيئة متطورة مدعومة بتكنولوجيا متقدمة كفوءة لتحقيق الهدف الأسمى لخدمة وتطوير المجتمع 0

رسالة المصرف (Mission) : الالتزام بترسيخ مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء وفق المنهج الاسلامي لخدمة مصلحة المجتمع وتطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي بتحقيق التوازن الضروري بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وعاملين وممولين وجميع الأطراف ذات العلاقة ، من خلال نظام حوكمي مؤسسي ، يشرف عليه مجلس ادارة المصرف 0 والسعي الدائم والجاد في تطوير الخدمة من خلال تقنيات متطورة والتطلع لبلوغ ثقة المجتمع في تقديمها الأفضل والمتميز والتي تتماشى مع المتغيرات ضمن الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء وتعليمات البنك المركزي العراقي ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية 0

التطلعات المستقبلية : يسعى المصرف لإنشاء شبكة من الفروع تغطي نشاطاته في بغداد وكافة المحافظات وزيادة الودائع الادخارية من خلال تحفيز المدخرين بجذب ودائعهم لدى المصرف وتوطينها والتأكد على التعامل الاسلامي (اللاربوي) لتحقيق عوائد ربحية متميزة للمدخرين 0

يظهر من خلال البيانات المالية للمصرف النقاط العامة الآتية :

1 – أكد تقرير الادارة السنوي ان الحسابات الختامية والميزانية العمومية المدققة للمصرف معدة وفقا لأحكام الفقرة (3) من المادة (117) والمادة (134) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل وتعليمات النظام المحاسبي الموحد للشركات رقم (1) لسنة 1998م ، والقاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية في جمهورية العراق ، ولأحكام قانون المصارف العراقية المرقم (94) لسنة 2004 وتعليمات المصارف الاسلامية رقم (6) لسنة 2011م المعدلة 0 كما أكد التقرير في الفقرة (9) منه بانه لا توجد تغيرات جوهرية طرأت ما بعد اعداد الميزانية وكذلك في الفقرة (10) من التقرير (السياسة المحاسبية) بان السياسة المحاسبية المتبعة للسنة الحالية هي نفس السياسة المحاسبية التي تم اتباعها في السنة السابقة وهي اعتماد السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للاصول المحاسبية ومعاييرها الدولية والمحلية والعرف السائد في القطاع المصرفي والتزامه بالنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين كأساس في السجلات المحاسبية واحتساب الاندثارات للموجودات الثابتة على أساس القسط الثابت وفق أحكام نظام الاندثار والاطفاء للقطاع الخاص رقم (9) لسنة 1994 م وكان أساس القياس المستعمل في اعداد البيانات المالية للمصرف هو التكلفة التاريخية 0 ان وجود الدليل المحاسبي لعناصر البيانات المالية واعتماد النظام المحاسبي الموحد على أساس الاستحقاق في تسجيل العمليات المالية والمعلومات المقارنة للفترة السابقة وفق الفقرة (38) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (المعلومات المقارنة) والفقرة (11) من القاعدة المحاسبية رقم (10) (المبادئ والأحكام الأساسية) وهذا يساعد على توافر خاصيتي اتساق العرض والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية للمصرف ويمكن جمهور مستعملي البيانات المالية للمصرف من اجراء عملية المقارنة ما بين معلومات المصرف بصورة افقية لسنتين او اكثر او عمودية باستخدام النسب المالية او مع بيانات مالية لمصارف اخرى كما يساعد في تعزيز خاصية القابلية للتحقق وان اعمال التدقيق التي تتم من قبل اي مراقب حسابات معتمد آخر ستكون نتائج التدقيق في الاغلب متشابهة في حالة اتباع ذات المعايير وأساليب القياس في الرقابة والتدقيق 0

2 – تم اعداد البيانات المالية على أساس ان الشركة مستمرة وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) فقرة (25) الاعتبارات العامة (فرضية استمرارية المنشأة) والقاعدة المحاسبية رقم (10) فقرة (8)(المبادئ والاحكام الأساسية) من خلال زيادة رأس المال وكفاية رأس المال بنسبة (16 %) من اجمالي الموجودات وفق المعايير الدولية وكذلك فتح

فروع جديدة للمصرف وحقق المصرف نمو في الارباح عن السنة السابقة ضمن حساب الارباح والخسائر وكان مبلغ الاصول المتداولة اكبر من مبلغ الالتزامات المتداولة أي لا يوجد عجز في رأس المال العامل وللأحداث اللاحقة والتي قد يكون لها تأثير على الاستمرارية فقد أكد التقرير في الفقرة (سابعا) (الدعاوى القضائية المقامة) بان الدعاوى التي تم حسمها لصالح المصرف دعوة واحدة فقط وتم حسم الدعوة المرقمة (190 /ج/2012) بتاريخ 24 /12 /2012 في محكمة بغداد الجديدة لصالح المصرف الوطني الاسلامي 0 اما الدعاوى المقامة من قبل الغير على المصرف حتى نهاية السنة المالية 2012 عددها (4) دعاوى في المحاكم ولم تحسم ، وهذا يتوافق مع الفقرة (19) قاعده (10)

3 – المادية والتجميع : تم الافصاح عن البنود المادية المختلفة في طبيعتها او وظيفتها بشكل منفصل بفصل ايرادات النشاط الجاري عن الاخرى كذلك المصروفات وفق الفقرة (29) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (المادية والتجميع) والفقرة (16 – أ) من القاعدة المحاسبية رقم (10) (الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية)

4 – تم ذكر اسم المنشاة وتاريخ فترة اعداد التقارير وعملة العرض ومستوى التقريب المستعمل في عرض المبالغ ومقر المنشاة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها وعنوانها ووصف لطبيعة عملياتها وأنشطتها الرئيسة وفق الفقرة (51) و (138) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (تحديد البيانات المالية) و (افصاحات أخرى) والفقرة رقم (22) من القاعدة المحاسبية رقم (10) (المعلومات التي ينبغي الافصاح عنها في تقرير الادارة)

5 – تم تقديم عرض الموجودات والالتزامات في بيان المركز المالي وفق الفقرة (63) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (بالنسبة لبعض المنشآت مثل المؤسسات المالية يقدم عرض الاصول والالتزامات بترتيب متزايد أو متناقص من السيولة معلومات موثوقة واكثر ملائمة مما يقدمه العرض المتداول وغير المتداول وذلك لان المنشاة لا تقوم بتزويد البضائع أو الخدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة للتحديد بوضوح) 0 كذلك وفق الفقرة (16 – د) من القاعدة المحاسبية رقم (10) (الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية) ، لذلك كان من ضمن القروض مرابحات طويلة الاجل تم الافصاح عنها في كشف القروض رقم (3) ضمن الكشوفات التحليلية وان تصنيفها ضمن الموجودات المتداولة من قبل المصرف لا يوفر معلومات ملائمة للمستخدمين خاصة في تحليل نسب السيولة 0

6 – فيما يخص البنود خارج الميزانية (الاحتمالات الطارئة والارتباطات المالية) تم الافصاح عنها ضمن الحسابات المتقابلة في بيان المركز المالي والكشف التحليلي رقم (11) والتي تمثل خطابات الضمان المصدرة والاعتمادات المستندية المصدرة تحت حساب التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية وفق الفقرة (18) من القاعدة المحاسبية رقم (10) (الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية) 0

7 – في جانب المطلوبات من بيان المركز المالي قام المصرف بعرض هذه البنود حسب طبيعتها وادارتها و تعكس السيولة النسبية للمصرف وفق الفقرة (63) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والفقرة (16 – د) من القاعدة المحاسبية رقم (10) وتم تسميتها الى مصادر تمويل قصيرة الاجل لتشمل الحسابات الجارية والودائع والتخصيصات والدائنون وان التخصيصات تشمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وتخصيصات الضريبة لم يتم تصنيفها في بيان المركز المالي وفق معيار المحاسبة الدولي (1) وانما صنفت في الكشوفات التحليلية ، ومصادر التمويل طويلة الاجل لتشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات بينما تسمى التزامات متداولة والتزامات غير متداولة وحقوق الملكية ضمن معيار المحاسبة الدولي (1)

8 – حساب الارباح والخسائر والتوزيع تم عرضه كبيان دخل شامل منفرد ويشمل اجمالي الدخل الشامل كافة مكونات " الربح او الخسارة " والدخل الشامل الآخر كما في الفقرة (81أ)من معيار المحاسبة الدولي (1)

(بيان الربح او الخسارة والدخل الشامل الآخر) ويجيز المعيار للمنشاة ان تستخدم مصطلحات أخرى لوصف الاجمالي مادام هناك وضوح في المعنى على سبيل المثال يجوز للمنشاة استخدام المصطلح " صافي الربح " لوصف الربح او الخسارة كما في الفقرة (8) من المعيار وتشير الفقرة (16 – أ) من القاعدة المحاسبية رقم (10) بالافصاح عن السياسات المحاسبية التي تعالج (بنود الايرادات والمصروفات اذ يجب اعداد كشف تصنف فيه بنود الايرادات والمصروفات وفقا لطبيعتها وأنواعها ولا يجوز إجراء أية مقاصة بين بنود الايرادات والمصروفات وقد قام المصرف بتصنيف بنود الايرادات والمصروفات حسب طبيعتها باعتبار ان المصاريف الادارية تدخل ضمن النشاط الجاري للمصرف

9 – التدفق النقدي للمصرف عرض تحت عنوان (كشف التدفق النقدي) بما يتوافق مع القاعدة المحاسبية رقم (7) كشف التدفق النقدي بينما في المعيار الدولي رقم (7) يعرض تحت عنوان (بيان التدفقات النقدية) ، وتم تصنيف التدفقات النقدية للمصرف حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بما يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والقاعدة المحاسبية رقم (7) ، وقام المصرف باستعمال الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية للنشاطات التشغيلية في حين ان المعيار الدولي رقم (7) الفقرة (19) وكذلك القاعدة المحاسبية رقم (7) الفقرة (18) تفضل استعمال الطريقة المباشرة لأنها تقدم معلومات اشمل في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من تلك التي تقدمها الطريقة غير المباشرة 0

10 – قام المصرف بتعزيز البيانات المالية الرئيسية بكشوفات تحليلية مرفقة ،لتفاصيل القيم والأرقام الظاهرة فيها وعددها (19) كشف تحليلي وفقا للفقرة (14) من القاعدة المحاسبية رقم (10) ، كذلك قام المصرف باستعمال النماذج والرسوم البيانية وعددها (5) رسوم مع الجداول التوضيحية عن أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية وتصنيف العاملين والعقود التي ابرمها المصرف ومراسلو المصرف في الخارج وفقا للفقرة (26) من القاعدة المحاسبية رقم (10) كذلك تم ادراج الهيكل التنظيمي للمصرف في التقرير كذلك تم نشر التقرير باللغتين العربية والانكليزية 0 إلا أن المصرف لم يستكمل البيانات الاساسية ببعض البيانات المالية الاضافية عن فترة خمس سنوات وفقا للفقرة (24) من القاعدة المحاسبية رقم (10) 0 كذلك لم يتم ذكر تاريخ نشر التقرير(خلال فترة ستة أشهر) مما قد يؤثر على خاصية التقديم في الوقت المناسب

المصرف الأهلي العراقي : (التقرير السنوي : 2012) في اجتماع الهيئة العامة السنوي استمرار الالتزام الكامل بتوجيهات البنك المركزي العراقي والضوابط والمعايير المصرفية الوطنية والدولية وبما يحقق نموا فعالا في النشاط والموارد الى أقصى حد ممكن من الحد من مستوى التعرض للمخاطر المختلفة و الارتقاء بنشاطه كما ونوعا الى المستوى الذي يؤهله لتبوئه مركز متقدم وريادي بين المصارف العراقية بتوسيع مساحة انتشاره جغرافيا ، مع تنويع خدماته المصرفية لزبائنه وتعظيم العوائد والأرباح لمساهميه 0المساهمة الفاعلة في بناء وتطوير البلد في مجالي الاقتصاد والمال 0 وعن تقرير مجلس الادارة السنوي عن نشاط المصرف لعام 2012م ضمن فقرة (د) طموحات المصرف في تحقيق الاهداف فقد دأبت ادارة المصرف منذ بداية التأسيس ولازالت على وضع خطط وسياسات وبرامج لدعم قدرتها التنافسية مع تعظيم العوائد على رأس المال وتوسيع قاعدة الملكية من خلال صياغة واضحة للرؤيا المستقبلية للواقع الاقتصادي للعراق0 الهدف الرئيسي للمصرف هو دخوله في السوق المالية المحلية للمشاركة في الأنشطة الاستثمارية المصرفية وسائر عمليات الاستثمار التي تنسجم مع أحكام قانون المصارف المرقم 94 لسنة (2004 م) والتعليمات الخاصة بتطوير العمل المصرفي ويظهر من خلال البيانات المالية للمصرف النقاط الآتية :

1 – أكد تقرير الادارة فقرة (ثامنا– السياسة المحاسبية) (تمسك حسابات المصرف بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين كأساس في تسجيل وترحيل وتبويب البيانات المحاسبية وضمن تعليمات البنك المركزي العراقي ولوائحه التنظيمية 0 وقد طبق المصرف ومنذ تأسيسه مبدأ الاستحقاق كأساس لسياسته المحاسبية عند اعداد الحسابات الختامية مثل معالجة الايرادات والمصروفات وفقا لهذا المبدأ عدا ارباح الاستثمارات والمشاركات التي سجلت ايرادا بتاريخ استلامها0و يوجد ضمن كشف المدينون كشف رقم (5) حسابات ايرادات مستحقة وفوائد مستحقة غير مقبوضة – قروض ومصاريف مدفوعة مقدما كذلك ضمن كشف الدائنون كشف رقم (8) فوائد ومصاريف مستحقة غير مدفوعة ورواتب واجور مستحقة تمت تسويتها عند اعداد البيانات المالية بقيود تسوية وفق مبدأ الاستحقاق واستنادا الى مبدأ مقابلة المصروفات بالايرادات وأما بالنسبة للاندثارات على الموجودات الثابتة فقد اعتمد المصرف طريقة القسط الثابت وبنسبة 20% سنويا على كافة الموجودات الثابتة عدا الأراضي وحسب ما جاء في نظام الاندثار رقم (9) لسنة 1994م وهذا يتوافق مع الفقرة (117) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1)(الافصاح عن السياسات المحاسبية) والفقرة (2) من القاعدة المحاسبية رقم (10) (الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية) ، وقد تمت معالجة الحسابات المدينة والدائنة المتبادلة بين فروع المصرف باجراء المقاصة فيما بينها والتي أصبحت تنجز تلقائيا منذ السنة المالية 2012م بموجب نظام (ICBS) 0 كذلك أكد التقرير ضمن تقرير لجنة مراجعة الحسابات ان البيانات المالية قد نظمت وفقا للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وانها منظمة طبقا لمتطلبات قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004م وقانون الشركات المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004م والأنظمة والتعليمات النافذة ، كذلك تم الافصاح عن المعلومات المقارنة للسنة السابقة وفق الفقرة (38) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (المعلومات المقارنة) والفقرة (11) من القاعدة المحاسبية رقم (10) (المبادئ والاحكام الأساسية) ، كذلك أكد التقرير ضمن الفقرة 14 (التغيرات والاحداث الجوهرية اللاحقة لتاريخ الميزانية) (حصلت موافقة مسجل الشركات بكتابه العدد 11192 في 12 / 5 /2013 على زيادة رأسمال المصرف من (100) مليار دينار الى (138،9) مليار دينار وهذا يساعد على توفر الموثوقية والملائمة للمعلومات 0

2 – تم اعداد البيانات المالية على أساس ان الشركة مستمرة وفق الفقرة (25) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (فرضية استمرارية المنشأة) والفقرة (8) من القاعدة المحاسبية رقم (10) (المبادئ والاحكام الاساسية) ومن المؤشرات الدالة على فرضية الاستمرارية ما يلي :

– فقرة (13) من التقرير (التوسعات خلال السنة) : تم فتح فرع للمصرف في إقليم كردستان /محافظة السليمانية وقد باشر الفرع أعماله المصرفية الشاملة بتاريخ 14 /7 /2012

– فقرة (15) (زيادة رأسمال المصرف) : استجابة لطلب البنك المركزي العراقي يوصي مجلس ادارة المصرف بزيادة رأسمال المصرف من (138،9) مليار دينار الى (250) مليار دينار

– فقرة (12) (الدعاوى القضائية) : لا توجد أي دعوى قضائية مقامة من قبله او الغيركان مبلغ الاصول المتداولة اكبر من مبلغ الالتزامات المتداولة ، وكان هناك نمو بالأرباح عن السنة السابقة

3 – المادية والتجميع : قام المصرف بعرض كل فئة مادية من بنود بيان المركز المالي وبيان الدخل بشكل منفصل و تم تجميع البنود وتصنيفها وفق الفقرة 29 و30 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (المادية والتجميع) والفقرة 7– ب من القاعدة المحاسبية رقم (10) (المبادئ والاحكام الأساسية) و ضمن ايرادات النشاط الجاري عرض ايرادات الاستثمار بشكل منفصل عن ايرادات العمليات المصرفية وبند المخصصات لم يتم إدراجه ضمن بنود المركز المالي للمصرف

4 – تم ذكر اسم الشركة وتاريخ انتهاء فترة اعداد التقارير وعملة العرض ومستوى التقريب المستخدم في عرض المبالغ الا انه لم يتم ذكر الشكل القانوني ومقر المنشاة ضمن عنوان البيانات المالية للمصرف وإنما تم ادراجها في بداية التقرير السنوي كذلك تم ذكر بلد التأسيس وعنوان المصرف ووصف لطبيعة العمليات والانشطة الرئيسية في التقرير وفق الفقرة 51 و138 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (افصاحات أخرى) والفقرة 22 من القاعدة المحاسبية رقم (10) (المعلومات التي ينبغي الافصاح عنها في تقرير الادارة) 0

5 – تم عرض بنود المركز المالي التي تتضمن الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها وادارتها بحيث تعكس السيولة النسبية للمصرف وفق الفقرة 63 من معيار المحاسبة الدولي (1) والفقرة 16 – د من القاعدة المحاسبية رقم (10) (الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية) فالاستثمارات صنفت الى طويلة وقصيرة الاجل ضمن الموجودات المتداولة وفق الفقرة (5)من القاعدة المحاسبية رقم (14) (محاسبة الاستثمارات) بينما بين المعيار الدولي رقم (39) الى الافصاح عن الادوات المالية إذا كان محتفظ بها للمتاجرة أو لتاريخ الاستحقاق أو معدة للبيع ، ان الافصاح عن الاستثمارات بوصفها أدوات مالية ضمن المعايير المحاسبية الدولية يكون أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية ، أما في جانب المطلوبات بند حقوق الملكية تحت اسم (المطلوبات الثابتة) و تضمن بيان المركز المالي وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) اصول والتزاماتها وحقوق الملكية كما في تاريخ معين 0 وتم توزيع حقوق الملكية والاحتياطيات وفق الفقرة 78 – هـ من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (المعلومات التي يجب عرضها أما في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات) 0

6 – في جانب المطلوبات من بيان المركز المالي لم يظهر مبلغ المخصصات وفق الفقرة 54 من معيار المحاسبة الدولي (1) (بيان المركز المالي) و كان مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص فوائد المتوقفين عن الدفع مطروحا من حساب المدينون ضمن كشف المدينون وظهر مبلغ حساب المدينون بالصافي في بيان المركز المالي، ويفضل ان تكون طريقة عرض المخصص مطروحا من حساب المدينون في بيان المركز المالي أو يكون بحساب مستقل ضمن بنود الالتزامات ، كذلك كان مبلغ مخصص الضرائب مضافا الى مبلغ الدائنون و ان حساب الدائنون يعتبر ضمن الادوات المالية ناتج عن تعهد لالتزام مالي قبل الغير من النشاطات التشغيلية أما مخصص الضرائب فهو ناتج عن توزيعات الدخل 0 وهذا قد لا يوفر خاصية القابلية للفهم لحسابات المدينون والدائنون وقابلا للمقارنة مع المنشآت المماثلة ، و الأفضل بيان التخصيصات ضمن بنود بيان المركز المالي وفقا لأهميتها النسبية

7 – تضمن بيان المركز المالي للمصرف بنود خارج الميزانية وهي الحسابات المتقابلة و تم إدراجها بكلا جانبي بيان المركز المالي باسم التزام المصرف لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات لها مقابل) في حين ان الجانب المدين يكون باسم التزام الزبائن لقاء العمليات المصرفية لان الزبون يتعهد للمصرف بتنفيذ الالتزام للمستفيد 0 أما الجانب الدائن يكون باسم التزام المصرف لقاء العمليات المصرفية يتعهد بموجبه المصرف للمستفيد بتنفيذ الالتزام إذا اخل الزبون بشروط الالتزام ،وقد تم الافصاح عن تفاصيل مبالغ الحسابات المتقابلة ضمن الكشف التحليلي رقم (11) وهي خطابات الضمان المصدرة ينزل منها التأمينات لقاء خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ينزل منها تأمينات الاعتمادات وفق الفقرة 18 من القاعدة المحاسبية رقم (10) (الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية) 0

8 – حساب الارباح والخسائر والتوزيع تم عرضه كبيان دخل شامل منفرد ويشمل بيان الدخل الشامل ايرادات العمليات المصرفية وايرادات الاستثمار اما الدخل الشامل الآخر فيتضمن الايرادات التحويلية والاخرى وفق الفقرة 81 – أ من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر) أما المصروفات فصنفت حسب طبيعتها وصنفت المصروفات الادارية مع الدخل الشامل لارتباطها مباشرةٍ بايرادات العمليات المصرفية وفق الفقرة 99 من معيار

المحاسبة الدولي رقم (1) (المعلومات التي يجب عرضها في بيان/ بيانات الربح او الخسارة او الدخل الشامل الآخر او في الايضاحات) والفقرة 16 – أ من القاعدة المحاسبية رقم (10) (الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية) 0

9 – التدفق النقدي للمصرف عرض تحت عنوان (كشف التدفق النقدي) بما يتوافق مع القاعدة المحاسبية رقم (7) (كشف التدفق النقدي) بينما في معيار المحاسبة الدولي رقم (7) يعرض تحت عنوان (بيان التدفقات النقدية) ، ولم يتم تصنيف التدفقات النقدية حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما في معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والقاعدة المحاسبية رقم (7) وإنما صنفت تحت عنوان مصادر التمويل والاستخدامات أي قام المصرف باستخدام طريقة مصادر واستخدامات الاموال في عملية اعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية في حين ان المعيار الدولي رقم (7) والقاعدة المحلية رقم (7) تفضل الطريقة المباشرة لتقديمها معلومات اشمل وكافية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية

10 – قام المصرف بتعزيز البيانات المالية الرئيسية بكشوفات تحليلية مرفقة ،لتفاصيل القيم والارقام الظاهرة فيها وعددها (17) كشف تحليلي ،واستخدام نماذج ورسوم بيانية وعددها (9) رسوم مع الجداول التوضيحية وعددها (25) جدول عن تطور رأسمال المصرف والعقارات المملوكة والمؤجرة وأرصدة الاحتياطيات والمبالغ المنفقة على الدعاية والاعلان والسفر والضيافة والعقود الهامة المبرمة وحقوق المساهمين والعاملين في المصرف عن تحصيلهم العلمي وعناوينهم الوظيفية ، والدورات التي شارك بها موظفو المصرف ، والمؤشرات المالية لأداء المصرف ومؤشرات الأداء المصرفي والانشطة التي يمارسها المصرف ونتائج نشاط فروع المصرف ، وكذلك جدول عن اعضاء مجلس الادارة أسمائهم ومقدار مساهمتهم في رأس مال المصرف وعن المحفظة الاستثمارية للمصرف وعن أسماء وعناوين الفروع تتضمن اسم مدير الفرع وأرقام الموبايل والايميل الخاص بهم ، وفقا للفقرة 113 والفقرة 114 – ج من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (الايضاحات) والفقرات 14 و26 من القاعدة المحاسبية رقم (10) 0 واستكمل المصرف البيانات الاساسية ببعض البيانات المالية الاضافية لفترة خمس سنوات وهي مقارنة الارقام الرئيسية الواردة في الحسابات الختامية الخاصة ببيان المركز المالي وبيان الدخل وفقا للفقرة 24 من القاعدة المحاسبية رقم (10) (أحكام أخرى) لتوفر الموثوقية والملائمة للمعلومات المحاسبية للمصرف خاصة الحيادية والقيمة التنبؤية والقابلية للمقارنة 0

11 –لم يتم نشر التقرير خلال مدة ستة أشهر من نهاية السنة المالية و الدعوة لاجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2013/7/8 مما قد يؤثر على خاصية التقديم في الوقت المناسب

ثانيا – الحسابات الخاصة بزبائن المصرف : عرفت منظمة الجودة البريطانية الزبائن بأنهم المستثمرون والموظفون وأصحاب المصالح والموردون والمجتمع بأسره وأي شخص له علاقة معينة بالوحدة الاقتصادية0 فعلى صعيد المصرف يكون جمهور المستعملين للقوائم المالية زبائن المصرف و جاء في القاعدة المحاسبية رقم (10) فقرة (1) (تمثل المصارف قطاعا مهما ومؤثرا في العمل على نطاق العالم اجمع إذ أن معظم الأفراد والمنشآت يتعاملون مع المصارف سواء في الايداع أو السحب أو الاستثمار أو التمويل أو التوسط في المبادلات النقدية الخارجية)0

1– حقوق المساهمين : معيار المحاسبة الدولي رقم (1) فقرة 9 (هـ) البيانات المالية (الغرض من البيانات المالية) (توفر البيانات المالية المعلومات حول ما يخص المنشأة من حيث مساهمات المالكين والتوزيعات عليهم بصفتهم مالكين) والقاعدة المحاسبية رقم (10) ملحق رقم (1) فقرة/ 10/ رأس المال والاحتياطيات(بيان رأس المال الاسمي والمصدر والمدفوع وغير المدفوع ،حركة رأس المال خلال السنة ومصادر الزيادة،بيان القيمة الاسمية والقيمة السوقية لاسهم المصرف في سوق بغداد للاوراق المالية ،فصل علاوة الاصدار بحسابات خاصة وبيان مصادرها وحركتها خلال السنة والافصاح عن مصاريف الاصدار،أية قيود تتعلق برأس المال تحاليل الاحتياطيات حسب النوع ،وطريقة استعمالها

والحركة لكل احتياطي خلال السنة ،بيان مبالغ الاحتياطيات المرسملة خلال السنة ،تحاليل مقسوم الارباح وحركته خلال السنة والملحق رقم (2) (محتويات التقرير السنوي للادارة)معلومات عامة (مقدار رأس المال الإسمي والمدفوع كما في نهاية سنتها المالية ومقدار الاحتياطيات والأرباح المحتجزة والخسائر المتراكمة كما في التاريخ ذاته 0) ويقسم رأس المال الى أسهم نقدية متساوية ، والقيمة الاسمية للسهم بالقانون العراقي (دينار) ولا يجوز من حيث الاصل (عند التأسيس) إصداره بقيمة أسمية أعلى أو أدنى ولا يجوز تجزئة السهم (صالح والعزاوي ، 2007 :113)

2 – الحسابات الجارية والودائع : تعتبر المورد الرئيس لتمويل نشاطات المصرف وعلى ادارة المصرف استخدام سياسة ناجحة من خلال استقطاب ودائع وخصوصا التي لا تحمل المصرف كلفا عالية ، وارصدة هذه الحسابات تكون دائنة لصالح أصحابها ولا يجوز السحب منها الا بحدود الرصيد الدائن إلا ان الحسابات الجارية ممكن ان تكون حسابات جارية مدينة عندما يضع المصرف تحت تصرف زبونه مبلغا معينا يستطيع سحبه متى شاء دون اشتراط توفر رصيد دائن ويصطلح عليه مصرفيا (السحب على المكشوف) 0 تشير الفقرة 1 – أ المادة 27 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004م الى الآتي : استلام ودائع نقدية (في شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل أو أنواع أخرى من الودائع) أو أي أموال أخرى مستحقة السداد تحمل أو لا تحمل فائدة 0 وتشير القاعدة المحاسبية رقم(10) ملحق رقم (1) فقرة 1/11(فصل المبالغ المودعة لدى المصرف بالعملة المحلية عن الحسابات المفتوحة بالعملة الاجنبية مع بيان سعر الصرف المعتمد في تحويلها) 0

3 – التسهيلات الائتمانية : تمنح المصارف تسهيلات مباشرة مثل القروض والجاري مدين وخصم الكمبيالات 0 وغير مباشرة مثل الاعتمادات المستندية والكفالات ، تشير المادة 30 – الانكشافات الائتمانية الكبيرة من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004م الى الضوابط الخاصة بمنح الائتمان ، وفيما يلي أهم هذه التسهيلات :

أ– الائتمان النقدي : وهي من التسهيلات الائتمانية المباشرة اذ تقوم المصارف بمنح قروض وسلف لزبائنها لتمويل أعمالهم التجارية ،أو غير التجارية ، وهي المصدر الاول لاستثمارات المصرف إذ أنها تشكل بندا رئيسيا من بنود ميزانية المصرف ، وتختلف السلف او القروض حسب الضمانات المقدمة ، وآجال استحقاقها 0تشير القاعدة المحاسبية رقم (10) ملحق رقم (1) الإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها فقرة (5) حسابات الاتمان النقدي الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية (السياسة المحاسبية المتبعة في منح الائتمان النقدي ، تحليل موجودات ومطلوبات الائتمان النقدي وفق تصنيف ملائم لمجموعاتها مبيناً آجال استحقاقها وطبيعتها ،فصل مبالغ القروض والتسليفات المستحقة بعملات أجنبية عن عملات محلية ، تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطرها وسبل ادارتها والرقابة عليها)ولمواجهة مخاطر الائتمان يتضمن المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (7) حساب مخصص خسائر الائتمان وتشير الفقرة 16 منه الى (عندما تنخفض قيمة الاصول بسبب خسائر الائتمان وتسجل المنشاة الانخفاض في حساب منفصل (على سبيل المثال حساب مخصص يستخدم لتسجيل الانخفاضات الفردية او حساب مشابه لتسجيل انخفاض جماعي للاصول) بدلا من تخفيض المبلغ المسجل للأصل مباشرة فان عليها الافصاح عن مطابقة التغيرات (مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ،2012 :أ253)

ب–الائتمان ألتعهدي : وتمثل الاعتمادات المستندية المتعلقة بالتجارة الخارجية والكفالات أو خطابات الضمان وخطاب الضمان كمافي م/ 287 من قانون التجارة رقم (30) لسنة1984 (الجزراوي وآخرون ،1989 :197) والاعتماد المستندي المادة 273منه ويعتبر الائتمان ألتعهدي ضمن التوظيفات غير النقدية ، تأخذ شكل خدمات هامة تقدمها المصارف التجارية الى المتعاملين معها تسهيلا لأعمالهم ويحصل على عمولات نظير إصدارها كذلك يستوفي المصرف تأمينات تشكل مصدرا تمويليا يساهم في زيادة سيولة المصرف وتعاد عند تسديد الاعتماد أوالغاء خطاب الضمان و

تظهر هذه الحسابات عند اعداد البيانات المالية قبل عملية تسديد الاعتماد أو إلغاء خطاب الضمان، فهي تمثل التزامات عرضية أو محتملة على المصرف بدون أي تحويل للأموال ويفترض تنظيم قيد متقابل بالمبلغ يفتح لأغراض الرقابة ولأغراض إحصائية ، وهذه الالتزامات قد تصبح حقيقية عندما يخل المكفول بشروط الكفالة 0 ولمواجهة هذه المخاطر وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية حد أدنى لكفاية رأس المال بنسبة (8%) من اجمالي الموجودات محسوبة على أساس أوزان مخاطر حددها نظام معايير كفاية راس المال ، كما ان تعليمات البنك المركزي العراقي اعتبرت الحد الادنى (15%) وقانون المصارف رقم 94 سنة 2004م حدد النسبة (12%) ، ويعرف المعيار الدولي رقم 7 مخاطر الائتمان بأنها ما يسبب احد أطراف أداة مالية خسائر مالية للطرف الآخر خلال الاخفاق في استيفاء التزام معين

المصرف الوطني الاسلامي : (التقرير السنوي : 2012) ضمن تقرير مجلس الادارة السنوي فقرة الاعمال المصرفية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية (قام المصرف بكافة الاعمال المصرفية التي تمارسها المصارف الاسلامية المعاصرة آخذا بنظر الاعتبار تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية السمحاء في كافة المجالات الرحبة لفتح حسابات الاستثمار والادخار والحوالات المبتاعة واعمال الصيرفة الخاصة ببيع وشراء العملات الاجنبية إضافة الى أعماله في تلبية طلبات زبائنه الكرام من المقاولين والصناعيين وبقية الشرائح الأخرى بفتح الاعتمادات المستندية وعمليات التحويل الخارجيه لتغطية استيرادات القطاع الخاص من خلال نافذة البنك المركزي العراقي مستخدما أحدث الأساليب التكنولوجية وربط كافة فروع المصرف بشبكة مصرفية تؤمن لجميع الزبائن كافة التسهيلات واستخدام نظام آلي للتحويل الخارجي نظام (Swift) ونظام المدفوعات (RTGS) لسرعة الانجاز وتقديم الخدمة الأفضل والأسرع وضمن المؤشرات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وحسب القانون 93 لسنة 2004م) يبين الجدول (3) المركز المالي للمصرف وتظهر الحسابات الخاصة بالزبائن مساهمين وحسابات جارية وودائع والدائنون والائتمان النقدي والمدينون ويبين نسب النمو

جدول (3) المركز المالي للمصرف الوطني الاسلامي

اسم الحساب	ميزان المراجعة 2012/12/31(الف دينار)	ميزان المراجعة 2011/12/31(الفدينار)	نسبة النمو
الموجودات			
النقود	229974579	128125015	%79
الاستثمارات	119470	119470	-
الائتمان النقدي	255310862	103827807	%146
المدينون	2347099	4481131	-
الموجودات الثابتة	2763692	3315446	-
مجموع الموجودات	490515702	239868869	%104
المطلوبات			
حسابات جارية وودائع	298377609	129677645	%130
التخصيصات	12323798	2903233	%324
الدائنون	2613384	282885	%823
رأس المال المدفوع	150000000	100000000	%50
الاحتياطيات	27200909	7005106	%288
مجموع المطلوبات	490515702	239868869	%104

المصدر (التقرير السنوي ،2012 : 26)

1- حقوق المساهمين : تمت زيادة رأس المال الى (150) مليار دينار وفقا للمادة 55 / أولا وثانيا من قانون الشركات النافذ بتاريخ 10/22 /2012وفق الفقرة 79 أ من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والفقرة 2/10 الملحق رقم (1) من القاعدة المحاسبية رقم (10) وهو بصدد زيادة رأسماله الى (251) مليار دينار كما جاء في الدعوة لعقد اجتماع الهيئة العامة وذلك برسملة 25 مليار دينار من الأرباح و76 مليار دينار وفق المادة 55 /أولا (دفع نقدي) وهذا يمثل افصاح للأحداث اللاحقة لتاريخ اعداد الميزانية للمصرف ، أما الاحتياطيات فقد تم الافصاح عنها ضمن كشف الاحتياطيات في الكشف رقم (10) ضمن الكشوفات التحليلية للتقرير وفق الفقرة 79ب من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والفقرة 6/10 الملحق رقم (1) من القاعدة المحاسبية رقم (10) وكالآتي :

الجدول (4) : كشف الاحتياطيات للمصرف الوطني الاسلامي

البيان	احتياطي توسعات214	الاحتياطي القانوني213 دينار	الفائض المتراكم 217دينار	المجموع دينار
الرصيدفي2012/1/1		411611856	6593494395	7005106251
الاضافات خلال السنة		0	0	0
التنزيلات		0	6500000000 -	6500000000-
توزع ارباح 2012/12/31	350000000	1334790178	25011013390	26695803568
رصيد في 2012/12/31	350000000	1746402034	25104507785	27200909819

المصدر (التقرير السنوي ، 2012 : 46)

وهذا يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (1) حول المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو الايضاحات فقد تم ادراجها ضمن الايضاحات بالكشوفات التحليلية المرفقة طبقا للقاعدة المحاسبية رقم (10) و لم يتم ادراج بيان حقوق الملكية ضمن البيانات المالية ، ويمثل مبلغ احتياطي توسعات لغرض تغطية تكاليف التوسع وتهيئة الفروع الجديدة المخطط استحداثها وهي (كربلاء المقدسة – الانبار – الكاظمية) اما مبلغ توزيع الارباح على المساهمين فقد تم أدراجه ضمن التنزيلات وقد تمت الإشارة اليه ضمن إعلان دعوة لعقد اجتماع الهيئة العامة فقرة 8 – (مناقشة توزيع مقسوم الارباح للسنة المالية المنتهية في 12/31 / 2011) ضمن التقرير السنوي لعام 2011م ،و تم إطفاء خسائر سابقة بمبلغ (649644549) من توزيع الفائض لسنة 2011م وفق الفقرة 17 من القاعدة المحاسبية رقم (10) و لا تنزل من دخل الفترة استنادا لفرض الدورية أيضا تم تنزيلها من الدخل لغرض احتساب الدخل الخاضع للضريبة استنادا الى المادة (11) قانون الضريبة رقم 113 لسنة 1982م

2 – الحسابات الجارية والودائع :أوضح التقرير ان المصرف استمر باستقطاب الودائع بإشكالها المختلفة من خلال تقديم الخدمات المصرفية المتعددة والسريعة ، وشكلت الحسابات الجارية الدائنة نسبة عالية مما يدل على إن ادارة المصرف استخدمت سياسة ناجحة باستقطاب ودائع لا تحمل المصرف أية تكلفة ، وهذا مؤشر على سلامة السياسة المصرفية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (5) : الحسابات الجارية والودائع للمصرف الوطني الاسلامي

البيان	2012 الف دينار	2011 الف دينار	نسبة النمو
الحسابات الجارية الدائنة	179052779	78837623	%127
الودائع الادخارية	945814	214460	%341
ودائع الاستثمار	2802682	5278600	%47-

حسابات ذات الطبيعة الجارية	115576332	45346962	%154
المجموع	298377607	129677645	%130

المصدر (التقرير السنوي ، 2012 : 27)

من الجدول أعلاه والكشف التحليلي رقم (7) كشف الحسابات الجارية والودائع يلاحظ الآتي :

- تم تحليل الحسابات وفق الدليل وتصنيفها لجاري شركات و أفراد لتكون مفيده للمستخدمين وقابلة للفهم 0
- الحسابات الجارية الدائنة في المصرف نفسها في المصارف التقليدية و يحق لأصحابها السحب والإيداع أي وقت ، بلا قيد ولا شرط ولا يدفع أية فوائد عن المبالغ المودعة كما لا يحمل أصحابها أية نفقات او مصاريف نظير حفظها ، كذلك لا تستحق أية أرباح ولا تتحمل أية خسارة و يلتزم المصرف بدفع الرصيد كاملا للمتعامل عند طلبه
- الودائع النقدية : الودائع النقدية في المصارف التقليدية تعرفها المادة 239 من قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984م عبارة عن(عقد يخول بمقتضاه المصرف تملك النقود المودعة لديه والتصرف بها بما يتفق مع نشاطه المهني مع التزامه برد مبلغها للمودع بالتاريخ المتفق عليه مقابل فائدة يدفعها المصرف لصاحب الوديعة) (الجزراوي وآخرون ،1989 :72) ،أما في المصرف هي عبارة عن حسابات استثمارية مطلقة يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسبا ويأذنون له بخلطها بأمواله وان نتائج الاستثمار لهذه الحسابات هي عوائد تعود للمصرف ولاصحابها دون ان يتحمل المصرف الخسارة الناشئة الا في حالة تقصير او مخالفة شروط العقد ، كذلك يقوم المصرف الاسلامي باستثمار الحسابات الاستثمارية مع مضاربين متعددين أيضا و أن حساب الاستثمارات للمصرف عبارة عن استثمارات قصيرة الاجل بمبلغ (119469843) دينار ويظهر في كشف ايرادات الاستثمارات كشف رقم (13) ايرادات الاستثمارات الداخلية تتضمن ايرادات الودائع النقدية لدى الغير وايرادات المساهمات الداخلية كذلك ايرادات الاستثمارات الخارجية تضمنت على عوائد الحسابات الجارية الخارجية و يتم الاعتراف بهذه الايرادات عند تحققها للفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الارباح التي توزع ،كذلك يقوم المصرف باستثمار أمواله بالاضافة الى هذه الحسابات بعمليات القروض (المرابحات) طويلة وقصيرة الاجل، ويتم قيد الارباح العائدة لحسابات الودائع النقدية باسم عوائد مصرفية مدفوعة مثل عوائد التوفير وعوائد الودائع الثابتة ،باعتبار هذه العوائد المدفوعة ضمن مصروفات العمليات المصرفية فالايرادات المتأتية توزع على المصرف بصفته مضاربا والمستثمرين حسب الاتفاق و لا يتم اعطاء المستثمرين عوائد من الفائض القابل للتوزيع باعتبار ان المصرف بمثابة العامل يتحمل الجهد من مصاريف ادارية وغيرها 0
- الودائع الادخارية :يتمكن المودعين من السحب من هذه الحسابات من خلال دفاتر التوفير وقد حقق المصرف نموا في هذه الودائع نسبة (341 %) عن السنة السابقة ولوحظ ضمن كشف مصروفات العمليات المصرفية كشف رقم (14) عن عوائد التوفير المدفوعة انخفضت من (123652090) سنة 2011م الى (18920018) دينار سنة2012م لم يوضح المصرف سبب الانخفاض رغم الزيادة الحاصلة في تلك الودائع
- ودائع الاستثمار للمصرف عبارة عن الودائع الثابتة بإنذار ضمن كشف الحسابات الجارية والودائع و تضمنت شركات وأفراد وانخفضت بنسبة (47%) عن السنة الماضية وهذه الودائع يشترط لسحبها إشعار المصرف قبل السحب بمدة مناسبة متفق عليها قبل عملية السحب ويتقاضى أصحاب هذه الودائع أرباحا عليها 0

- الودائع الوقتية : وهي حسابات يفتحها الزبائن ولا يدفع المصرف عليها أرباح ويحق للمودع سحبها حين الطلب وقد صنفها المصرف ضمن حسابات ذات الطبيعة الجارية
- ضمن الحسابات ذات الطبيعة الجارية تأمينات مقبوضة لقاء العمليات المصرفية وهي تأمينات لقاء الاعتمادات المستندية وتأمينات لقاء خطابات الضمان 0
- الحوالات والصكوك الداخلية : تضمنت السفاتج المسحوبة على المصرف والشيكات المسحوبة على المصرف والحوالات الخارجية المباعة ، صنف المصرف هذه الحسابات ضمن الحسابات ذات الطبيعة الجارية كونها حسابات وقتية يقبلها المصرف بناء على طلب شخص ما سواء كان زبونا له أو لا على تحويل مبلغ أو سحب مبلغ لصالح مستفيد او جهة حكومية ، وتظهر هذه الحسابات عند اعداد البيانات المالية قبل إرسال الاشعار الى مكان المستفيد او قبل سحب المبلغ من المصرف و يحصل المصرف على عمولات لقاء هذه الخدمات المقدمة للزبائن0
- لم يفصح المصرف عن اية حسابات مفتوحة بالعملة الاجنبية تخص المبالغ المودعة ما إذا كان هناك أية معاملات للودائع مع الجهات المقربة وفق القاعدة المحاسبية رقم (10)0

3 – التسهيلات الائتمانية:

أ– الائتمان النقدي والمرابحات : حقيقة الصيرفة الاسلامية عدم القبول الواسع للمرابحة كوسيلة أساسية من وسائل التمويل والحصول على عوائد للمصارف الربوية والتي حلت محل القرض التقليدي ذي الفوائد ،من خلال شراء سلع وبيعها (تكلفة السلعة مضافا إليها ربح متفق عليه) نسبة العلاوة المشابهة لسعر الفائدة السائد ، وهذا ما يعكس وجود مأزق ومشكلة في المعتقدات الاسلامية ،بدلا من اللجوء الى المنتجات هي أكثر سلامة ونقاوة للعمل المصرفي التكافلي البعيد عن شبهة الربا0 فعقد المرابحة لا يخضع لنظام سعر الفائدة وإنما يخضع لنظام المضاربة والمشاركة والاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة والاسكان والتجارة وأوضح التقرير ان السياسة التي اتبعها المصرف في اعداد القروض والذمم المدينة (وفق الفقرة 12 من القاعدة المحاسبية رقم 10) هي عملية المرابحة والمشاركات فهو لا يقدم نقدا مقابل رده وزيادة كالمصارف التقليدية بل يوجه السيولة النقدية من المدخرات نحو شراء السلع ثم بيعها وذكر التقرير ان المصرف قام في التمويل والمشاركة في بناء قرية الغدير السكني في محافظة النجف الاشرف وكذلك المجموعة الوطنية لمجموعة شركات وأعمال مقاولات وأيضا ساهم المصرف في مجمع المنتظر السكني، أوضح التقرير ان المصرف مارس خلال السنة أنشطة المشاركات والمرابحات وفق أحكام الشريعة الاسلامية بنسبة نمو(146%) كما موضحة في الجدول رقم (3) وهذا يدل على سلامة السياسة الائتمانية وجديتها وحرصها على جودة الاصول ، وقد قام المصرف بتحليل القروض (المرابحات) ضمن الكشف التحليلي رقم 3 الى مرابحات طويلة الاجل ومرابحات قصيرة الاجل ،ويتم قياس القروض (المرابحات) قصيرة او طويلة الاجل عند حدوثها بالقيمة الاسمية والتي تمثل بضاعة المرابحة متضمنة مصروفات الشراء (بالكلفة التاريخية) أما عوائد المرابحات الممنوحة فإذا كانت مرابحات قصيرة الاجل فيتم الاعتراف بها ضمن ايرادات الفترة أما إذا كانت مرابحات طويلة الاجل يتم الاعتراف بها عند تسديد المرابحات في تاريخ الاستحقاق أي توزع على الفترات المالية المستقبلية و يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الارباح0 وفي نهاية الفترة المالية قياس المرابحات بالمبلغ المطلوب قابله في الجانب الآخر من بيان المركز المالي مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 0

ولمواجهة خسائر الائتمان من القروض والسلف والذمم المدينة الغير قابلة للتحصيل احتسب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في كشف التخصيصات كشف رقم (19) وفق الفقرة 16 من المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (7) (الأدوات المالية: الافصاحات) والفقرة 2/5 الكشف التحليلي (1) من القاعدة المحاسبية رقم 10 وكالآتي :

جدول (6) كشف التخصيصات كما في 31 / كانون الاول / 2012

رقم الدليل المحاسبي	نوع التخصيص	الرصيد كما في 2012/1/1 دينار	الاضافات خلال السنة دينار	التنزيلات والتسديدات خلال السنة دينار	الرصيد كما في 2012/12/31 دينار
222	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	1412921719	4000000000	-----	5412921719
224	تخصيصات الضريبة	1490311878	5420565100	-----	6910876978
الرصيد في 2011/12/31		2903233597	9420565100	-----	12323798697

المصدر (التقرير السنوي ، 2012 : 52)

1 – يظهر الجدول مبلغ الاضافات خلال السنة للديون المشكوك في تحصيلها ظهر في كشف مصروفات العمليات المصرفية باسم مخاطر الائتمان وتنظيم قيد محاسبي يظهر فيه مبلغ مخاطر الائتمان يحمل على كشف الدخل مقابل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الذي يظهر في بيان المركز المالي ، ويتم حسابه من الادارة وفق متطلبات اللائحة الارشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي0 ويظهر عدم وجود تنزيلات وتسديدات خلال السنة للديون المشكوك في تحصيلها مما أدى الى بقاء رصيد المخصص مما يؤكد حدوث الخسارة لهذه الذمم 0

2 – أفصح المصرف عن آجال استحقاق القروض (قصيرة وطويلة الاجل) وفق الفقرة 65 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والفقرة 2/5 ملحق رقم1 من القاعدة المحاسبية رقم (10)

3 – لم يفصح المصرف إذا كانت مبالغ للقروض والتسليفات المستحقة بعملات أجنبية عن المستحقة بعملات محلية وفق الفقرة 23 من معيار المحاسبة الدولي رقم (21) والفقرة 3/5 ملحق رقم 1 من القاعدة المحاسبية رقم (10)

ب – الائتمان التعهدي : ارتفع حجم الائتمان التعهدي كما هو عليه في 2012/12/31 بحدود (951) مليار دينار بالمقارنة مع (326) مليار دينار لعام 2011 م بنسبة زيادة (192 %) نتيجة زيادة مبالغ خطابات الضمان من (240) مليار دينار الى (692) مليار دينار وبنسبة ارتفاع (188%) لتوسع المصرف بمجال إصدارها الموثقة بضمانات تحمي حقوق المساهمين والمودعين ، مبلغ تأمينات خطابات الضمان (68975038139) دينار دون أية التزامات تجاه الاطراف ذات العلاقة بهذه التعهدات ، كما ارتفعت مبالغ الاعتمادات المستندية الصادرة في نهاية عام 2012م بنسبة (250%) و بلغت (347) مليار دينار عما كان عليه في عام 2011 نتيجة التوسع في إصدارها بإقامة علاقات واسعة مع شبكة مراسلين مع المصارف العالمية والتي بلغت (11) مصرفا مراسلا ، وكان مبلغ تأمينات لقاء الاعتمادات (18915198302) دينار ، وقد بلغت نسبة كفاية راسمال الى هذه التعهدات في نهاية السنة المالية 2012 م (16%)

المصرف الاهلي العراقي : (التقرير السنوي ،2012) يبين الجدول (7) المركز المالي للمصرف وتظهر حسابات الزبائن و نسب النمو ،مساهمة كل حساب الى المركز المالي

جدول رقم (7) المركز المالي للمصرف الاهلي العراقي

رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ مليون دينار 2012	نسبة المساهمة%	المبلغ مليون دينار 2011	نسبة المساهمة%	نسبة النمو
18	النقد في الصندوق ولدى المصارف	257644	% 76،4	109984	% 59،6	%134،3
15	الاستثمارات	1944	% 0،6	16،336	%8،8	% -88
16	المدينون	2830	%0،9	2773	%1،5	% 4،2
14	الائتمان النقدي	69094	% 20،5	51584	%27،9	%9،33
12، 11	الموجودات الثابتة	5737	% 1،6	3988	%2،2	%43،6
	الموجودات	337249	% 100	184665	%100	%82،7
25	حسابات جارية وودائع	154838	%45،9	75721	%41	%104،5
22 ، 26	الدائنون	27751	%8،3	3527	%1،9	%686،5
211	راس المال	100000	%29،6	100000	%54،2	%0
212 ،213، 214 ، 215	الاحتياطيات	54660	%16،2	5417	%2،9	%910،3
	المطلوبات	337249	%100	184665	%100	%82،7

المصدر (التقرير السنوي ،2012 : 19)

1 – حقوق المساهمين : راس مال المصرف المسجل والمدفوع كما في 2012/12/31 بلغ (100) مليار دينار اما الاحتياطي (1491) مليون دينار (احتياطي إلزامي)، وأقر في 2012/7/21 زيادة راس مال الى مليار دينار وكانت نتيجة الاكتتاب مائة واثنان وخمسون ، و جاء بالتقرير بكتاب الدعوة لاجتماع الهيئة العامة النظر في زيادة راس المال الى 250 مليار دينار أما الاحتياطيات فقد تم الافصاح عنها ضمن الكشف رقم (12):

الجدول (8) : كشف الاحتياطيات للمصرف الاهلي العراقي

رقم الدليل المحاسبي	نوع الاحتياطي	2012/1/1	الاضافات الف دينار	التنزيلات الف دينار	2012/12/31
212	احتياطي إلزامي	721037	770774	0	1491811
213	احتياطي عام	8226	0	0	8226
214	ارباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	4687723	13644701	563267	17769157
215	احتياطي توسعات	0	1000000	0	1000000
217	مشروع زيادة راسمال	0	34394801	0	34394801
	المجموع	5416986	49810276	563267	54663995

المصدر (التقرير السنوي ، 2012 : 44)

ان المعلومات المتعلقة براس مال المصرف والاحتياطيات تتوافق مع متطلبات الفقرة 79 و106من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والفقرة 10 ملحق رقم 1 من القاعدة المحاسبية رقم (10) ، كذلك يوضح كشف الاحتياطيات التنزيلات عبارة عن توزيعات على المساهمين وفق الفقرة 107 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ، كذلك أوضح المصرف عن سعر سهم شركة المصرف في سوق العراق للأوراق المالية أن معدل سعر السهم في 2012/12/31 (840) فلس/ دينار مقارنة في2011/12/31(850) فلس/دينار وفق الفقرة 25 من القاعدة المحاسبية رقم 10 وقد حصل المساهمون والمستثمرون في أسهم المصرف خلال السنة المالية على أسهم مجانية بما يعادل 4،1% عما كانوا يحملون من أسهم وفق الفقرة 9(هـ) من معيار المحاسبة الدولي

وأكد التقرير في بيان المركز المالي ضمن حقوق المساهمين عن حساب العجز في الشركة التابعة بمبلغ (3550) الف دينار وقد اوضح التقرير في الفقرة خامسا – 2 (المحفظة الاستثمارية) بالآتي : بلغت خسائر(شركة واحة النخيل- محدودة المسؤولية) للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية المدورة (6) مليون دينار ، علما بان المصرف يساهم 100% من راسمالها والبالغ (1000) مليار، وهي شركة مملوكة للمصرف وقد أكد تقرير مراقب حسابات المصرف بتوحيد البيانات المالية للمصرف مع البيانات المالية المدققة للشركة التابعة للسنة المنتهية في 2012/12/31 ، وقد تم عرض البيانات المالية للمصرف باسم (القوائم المالية الموحدة) وفق الفقرة 51 – ب من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والفقرة 20 – أ من القاعدة المحاسبية رقم (10) والغرض من عرض البيانات المالية الموحدة للشركة القابضة وشركتها التابعة هو لتقديم معلومات موثوق بها تعكس الجوهر الاقتصادي وليس الشكل القانوني للبيانات المالية لتكون ذات فائدة للمستخدمين وتعزز من جودة المعلومات المحاسبية 0 أوضح التقرير في الفقرة رابعا:(مجلس الادارة ومقدار مساهمتهم في راس مال المصرف) وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الادارة للمصرف (الاعضاء الاصليين) و (أعضاء احتياط) وعن عدد الاسهم لغاية 2012/12/31 ،

2 – الحسابات الجارية والودائع:اوضح المصرف الحسابات الجارية والودائع ضمن الكشف التحليلي رقم (7) كما في 2012/12/31 بتصنيفها حسب القطاعات مالي وشركات وأفراد وفق الدليل المحاسبي لتعزيز خاصية القابلية للمقارنة مع الشركات المماثلة الاخرى وضمن الحسابات الجارية الصكوك المعتمدة (المصدقة) بالتصديق ان يؤشر المصرف على الصك بوجود قيمة الصك لديه ويطلب من الزبون التوقيع عليه لنقل قيمته من حساب الزبون الى حساب الصكوك المعتمدة(المصدقة) ويقيد في سجل الصكوك المعتمدة حسابات التوفير : ويستحق هذا الحساب فائدة على الرصيد بنسب معينة وتعتبر المبالغ المودعة في هذه الحسابات احد الموارد النقدية التي يعتمد عليها المصرف في منح القروض والتسهيلات المصرفية لزبائنه وبفوائد أعلى من الممنوحة لحسابات التوفير اما الودائع الخاص / شركات كذلك الودائع الثابتة / أفراد وهي مشمولة بالفائدة ، ويظهر ضمن كشف رقم (15)– مصروفات العمليات المصرفية الفوائد المصرفية المدفوعة وهي عبارة عن فوائد حسابات التوفير وفوائد الودائع الثابتة وفوائد الشركة العراقية للتمويل ومبلغ هذه الفوائد (2642043) الف دينار ويقوم المصرف عند اعداد البيانات المالية بالتأكد من احتساب هذه الفوائد وإجراء التسوية الخاصة بها طبقا لأساس الاستحقاق وتظهر الفوائد المستحقة التي لم تدفع لأصحابها نظير هذه الحسابات و تضمن الكشف رقم (8)– الدائنون على حساب فوائد مستحقة غير مدفوعة بمبلغ (506437) ألف دينار، وتم عرض الفوائد المصرفية المدفوعة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر لأنها تعتبر ضمن النشاط الجاري للمصرف 0 ولم يفصح المصرف عن أية حسابات مفتوحة بالعملة الاجنبية تخص المبالغ المودعة وفق القاعدة المحاسبية رقم (10)

3 – التسهيلات المصرفية :

أ – الائتمان النقدي : بلغ مجموع القروض الممنوحة وفق الضوابط المعمول بها (69094) مليون دينار عام 2012م بعد ان كانت (51584) مليون دينار في عام 2011 م وكما مبين أدناه

رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ مليون دينار 2012	المبلغ مليون دينار 2011	نسبة النمو
144	الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة	1601	2530	%37-
14عدا144	القروض والتسليفات	67493	49054	%38
	المجموع	69094	51584	%34

و من الكشوفات التحليلية ذات العلاقة بالتسهيلات الائتمانية كشف رقم (3) الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة ،ارقم (4) القروض والتسليفات والكشف رقم (5) المدينون يتضح الآتي :

1 – السياسة المحاسبية : تقضي الفقرة 117 و118 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الافصاح عن أساس القياس المستخدمة في اعداد البيانات المالية وظهرت مبالغ القروض والاوراق التجارية المخصومة بصافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها وحسابات القروض والتسهيلات المستحقة وغير المدفوعة وحساب القروض المستحقة (قروض سيارات /FLAT) وحسابات الكمبيالات المستحقة وغير المدفوعة تم إدراجها بحساب المدينون وخصم الديون المشكوك في تحصيلها ، كذلك للفوائد المرتبطة بهذه الديون خصم مخصص فوائد المتوقفين عن الدفع ليظهر حساب صافي المدينون ، وتتطلب تعليمات البنك المركزي تعليق هذه الفوائد أي لتجنيب المصرف قيد ايرادات غير حقيقية ، وبذلك يتم الافصاح عن أسس تحديد خسائر القروض والسلف ،و شطب القروض والسلف الغير قابلة للتحصيل وفق الفقرة (16– هـ) من القاعدة المحاسبية رقم (10) إلا انه لم يتم اقتطاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من ارباح المصرف وذلك لمقابلة أية خسائر قد تنتج من القروض ضمن بيان الارباح او الخسائر للفترة وفق سياسة الحيطة والحذر ، وهناك حساب ديون مشطوبة بمبلغ (327060) الف دينار ضمن الدخل الشامل الآخر كشف رقم (17) – المصروفات التحويلية والاخرى باعتباره خسارة مؤكدة0 يوضح التقرير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وبلغ رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (4156) مليون دينار لغاية 2012/12/31 بعد ان كان (3755) مليون دينار في نهاية عام 2011م وقد نجم ذلك عن إضافة مقدارها (400) مليون دينار استنادا الى تعليمات البنك المركزي العراقي بموجب استحقاق اللائحة الإرشادية بالإضافة الى زيادة رصيد مخصص فوائد المتوقفين عن الدفع الى مبلغ (4640) مليون دينار بعد ان كان (2393) مليون دينار0 تقضي الفقرة 1/5 ملحق رقم1 من القاعدة المحاسبية رقم 10 الافصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في منح الائتمان النقدي وقد أكد التقريراعتماد سياسة ائتمانية احترازية بذلك مستنيرا بتعليمات البنك المركزي لتقليل المخاطر و ان القروض الممنوحة وفق الضوابط المعمول بها وفق المادة 30 من قانون المصارف ، ويظهر التوزيع القطاعي للائتمان ضمن التقرير السنوي توجه المصرف في منح تسهيلاته الائتمانية نحو تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق

2 –تصنيف الائتمان النقدي حسب القطاعات وفق الدليل المحاسبي الموحد للمصارف والفقرة 2/5 ملحق رقم 1 للقاعدة المحاسبية رقم 10 القروض الى طويلة الاجل وقصيرة الاجل

3 – لم يفصح المصرف عن أية حسابات مفتوحة بالعملة الاجنبية للائتمان النقدي وفق الفقرة 23 من معيار المحاسبة الدولي رقم (21) والفقرة 3/5 ملحق رقم1 من القاعدة المحاسبية رقم (10)

ب – الائتمان التعهدي : نسبة الزيادة الحاصلة عن سنة 2011 م 451% لاتخاذ القرارات الجدية السليمة من الادارة العليا وبما يخدم سلامة وأمان النتائج الناجمة ويمكن بيان ذلك في الجدول أدناه

جدول (9) الائتمان التعهدي للمصرف الاهلي العراقي

رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ مليون دينار 2012	نسبة المساهمة%	المبلغ مليون دينار 2011	نسبة المساهمة%	نسبة النمو
2921/1921	التزامات الضمان الداخلية	28848	%44،9	10806	%92،6	%166،7
2931/1931	التزامات الاعتمادات المستندية	35389	%55،1	859	%7،4	%4019
	المجموع	64237	%100	11665	%100	%450،6

المصدر (التقرير السنوي ، 2012 : 24)

ومن خلال الكشوفات التحليلية الخاصة كشف رقم (11)- الحسابات المتقابلة / بنود خارج الميزانية والكشف رقم (5)- المدينون يتضح الآتي :

1 – خطابات الضمان المصدرة مصنفة من حيث الغرض الذي تخدمه خطابات الداخلية المصدرة (Bid Bond) الكفالة الابتدائية/ كفالة دخول في عطاء ، خطابات الضمان الداخلية المصدرة (Advance) ، كفالة مقابل دفعات مقدمة خطابات الضمان الداخلية المصدرة (Performance) ، الكفالة النهائية/ كفالة حسن التنفيذ

2 – الاعتمادات المستندية الصادرة من حيث الدفع (الالتزام): الاعتمادات المستندية الصادرة- اطلاع ، الصادرة – مؤجلة ، الواجب الأداء دفعة واحدة في تاريخ محدد ،حوالات مقبولة ومضمونة الدفع

3 – ضمن كشف المدينون مدينو متأخرة التسديد – الاعتمادات بمبلغ (1045748) ألف دينار، يمثل عدم كفاية رصيد (المستورد) وحساب مدينو خطابات الضمان المدفوعة بمبلغ (607010) الف دينار، عن طلب الجهة المستفيدة من المصرف تسديد قيمة الخطاب نظرا لعدم تمكن الزبون من تنفيذ الالتزام ومقابله حساب الشيكات المسحوبة على المصرف ويعني ان المصرف سدد مبلغ الخطاب للجهة المستفيدة ،

4 –الفقرة تاسعا ان نسبة كفاية راس مال المصرف في نهاية عام 2012م بلغت (133%)

ثالثا : مؤشرات الأداء المصرفي يمكن مقارنة الانجاز الفعلي مع ما محدد مسبقا ، والاداء المالي يتمثل بالمقاييس والمؤشرات المالية كمؤشر الربحية ،العائد ،السيولة ،حقوق الملكية ، والمديونية ويتم الاعتماد على التحليل المالي لدراسة اتجاهات المصرف ومراقبة التغيرات التي تطرأ عليها لغرض الرقابة واتخاذ القرارات وبذلك تعزز من خاصية القيمة التنبؤية0والقيمة الارتجاعية للمعلومات المحاسبية ، ويتم التحليل بدراسة اتجاهات المصرف عبر الزمن من خلال مقارنة نسب للسنة الحالية مع النسب التاريخية لنفس المصرف وتحديد اتجاه كل نسبة ، ومن خلال مقارنة نسب المصرف مع النسب المعيارية المعمول بها في المصارف الاخرى ومع ما يطلبه البنك المركزي من مستويات يجب ان يحافظ عليها 0تشير الفقرة (هدف16) من إطار المفاهيم الخاص باعداد التقارير المالية ان المعلومات حول الاداء المالي المعدة للتقارير تساعد المستخدمين على فهم العائد المحقق من الموارد الاقتصادية مؤشرا على حسن اداء الادارة لمسؤولياتها نحو استخدام الموارد المعدة للتقارير بكفاءة وفاعلية 0الفقرة 24،4 – الاداء- من إطار المفاهيم (يستخدم الربح غالبا كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار او حصة السهم من الارباح) (مؤسسة المعايير الدولية لاعدادالتقاريرالمالية،2012 :أ44)وللسيولة أهمية خاصة للمصارف ناتجة من طبيعة عملها وتشكل رقابة البنك المركزي عامل قانوني يؤثر على حجم السيولة ويشترط ان تحتفظ بنسبة سيولة معينة لا تقل عن 25% في خزائن المصرف اما نسبة الاحتياطي القانوني من الودائع فقد حددها بنسبة لا تقل عن 20% من اجمالي الودائع المودعة لديه

المصرف الوطني الاسلامي : (التقرير السنوي ، 2012)

يبين الجدول (10) مؤشرات الاداء المصرفي للمصرف

مؤشرات الاداء المصرفي	2012	2011	نسبة النمو
الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	1،6 مرة	1،8 مرة	-
الائتمان النقدي / اجمالي الودائع	%85	%78	%112
المصروفات الادارية/ايراد العمليات المصرفية	%5	%12	انخفضت المصروفات وارتفعت الايرادات بنسبة7%
الأرباح الصافية / رأس المال المدفوع	%32	% 7،7	

نسبة كفاية راس المال	%16	%15	

ان المصرف لغاية إطلاق الوديعة في 10/22كان يعمل برأس ماله البالغ (100) مليار دينار عراقي وحقق عوائد بلغت (32) مليار دينارالمصدر (التقرير السنوي ، 2012 : 29)

من الجدول أعلاه تظهر النسب الخاصة بالسيولة والنشاط والربحية ونسبة متانة راس المال حيث تم مقارنتها بمتوسط المصارف وبالنسب المعيارية ومدى انسجامها مع تعليمات البنك المركزي 0

1 – نسبة السيولة : اوضح التقرير ضمن فقرة السيولة النقدية الآتي: (بلغ رصيد حساب النقود في الصندوق ولدى المصارف في نهاية عام 2012 بحدود (230) مليار دينار مقابل (128) مليار دينار في عام 2011م اي بزيادة نسبتها (79%)وكما موضح بالكشف ادناه 0

يظهر الجدول (11) كشف النقود الآتي:

رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	2012 دينار	2011 دينار
181	نقد في الصندوق – عملة محلية	6226831150	3245558790
181	نقد في الصندوق – عملة أجنبية	551927266	1255522320
183	نقد لدى المصارف المحلية	11434581845	28052949609
183	نقد لدى البنك المركزي	177712719684	69422983197
184	الودائع القانونية لدى البنك المركزي	10913993528	1714035450
187	نقد لدى المصارف الخارجية	23134525564	24433965270
	المجموع	229974579019	128125014636

إيضاح / اعتمد سعر صرف 1166 دينار /الدولار في تقييم النقد من العملة الاجنبية و المعلن من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ 2012/12/31 المصدر (التقرير السنوي ، 2012 : 41)

وقد تم التقرير عن البنود النقدية بالعملة الاجنبية بسعر الاقفال وهذا يتفق مع المعيار الدولي رقم (21) والقاعدة المحاسبية رقم (4) ، ويلاحظ من كشف مصروفات العمليات المصرفية كشف رقم (14) حساب فروقات تقييم العملة فقط لسنة 2011م بمبلغ (340369346) دينار ولم تظهر فروقات لسنة 2012م بكشف الايرادات بالاعتراف بالخسائر فقط بينما يتطلب المعيار الدولي رقم (21) والقاعدة المحاسبية رقم (4) الاعتراف بالربح او الخسارة الناتجة من فروقات تقييم العملة0 و تم تأكيد ذلك ضمن تقرير لجنة مراجعة الحسابات ويظهر الجدول رقم (18) انخفاض نسبة السيولة عن سنة 2011م بنسبة 0،2 ، ومن نسب السيولة الاخرى نسبة السيولة السريعة وتقيس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته تجاه الغير لدى استحقاقها او طلبها وبلغت(77%)والمقياس المعتمد والمتعارف عليه 100% 0و زيادة النسبة تكون مرغوبة من قبل الدائنين ، وتشكل ضعفا في السياسة الاستثمارية للمصرف لتعطيل الاموال بدون استثمار و تؤثر على ربحية المصرف

2 – نسبة التسهيلات الى الودائع : وتظهر في الجدول نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع وتقيس هذه النسبة مقدار الودائع التي ارتبطت الادارة بإقراضها للغير ، ان زيادة النسبة تعني ان اداالمصرف ربطت جزء كبير من ودائعها في منح الائتمان النقدي وهذا قد يعرض المصرف الى مخاطر السيولة إذا ماحصل تقليص في حجم الودائع

3 –نسبة النشاط : يظهر الجدول رقم (18) نسبة المصروفات الادارية لايراد العمليات المصرفية للحكم على مدى كفاية ادارة المصرف في عملياتها التشغيلية ويظهر كشف ايرادات العمليات المصرفية كشف رقم (12) بارتفاع مبلغ الايرادات من (22016083131) دينار سنة 2011م الى (41938658099) دينار سنة 2012م ويظهر كشف المصاريف

الادارية كشف رقم (15) الى ارتفاع مبلغ المصاريف الادارية من (2573087492) دينار سنة 2011م الى (3288828435) دينار سنة 2012م أي ارتفاع الايرادات بوتيرة أعلى من ارتفاع المصروفات

4 – نسبة الربحية : الجدول رقم (18) ارتفاع نسبة الربحية عن السنة السابقة والخاصة بالمساهمين وتقيس مدى استخدام الدينارالواحد لراس المال المدفوع في تحقيق الارباح وارتفاعها يدل على زيادة نسبة العائد المتحقق للمساهمين

5 – نسبة كفاية راس المال : يظهر الجدول رقم (18) ارتفاع النسبة عن السنة السابقة وتقيس النسبة مدى كفاية راس المال او الموارد الذاتية للمصرف في تغطية المخاطر لضمان اموال المودعين وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان أفضل ، وهي مهمة للادارة ، والمودعين ، ويجب ان تتوافق مع متطلبات البنك المركزي

المصرف الاهلي العراقي : (التقرير السنوي ، 2012)

يبين الجدول (12) مؤشرات الاداء المصرفي لعام 2012 :

نسبة السيولة	حساب النقود // الودائع	%166،4
سياسات توظيف الاموال	أ – الاستثمارات / اجمالي الودائع ب – الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع ج – استثمارات + ائتمان نقدي/اجمالي الودائع	%1،1 %38،7 %39،8
نسبة الرافعة المالية	اجمالي الودائع/ راسمال + احتياطي رأسمال	%115،5
نسب كلف النشاط	أ – مجموع العمليات المصرفية / اجمالي الودائع ب – مجموع المصروفات / مجموع الايرادات	%1،7 %38،4
نسب الربحية	أ – اجمالي الأرباح المتحقق/ راس المال المدفوع ب – الارباح الصافية المعدة للتوزيع على المساهمين / راس المال المدفوع	%18،3 %13،7

المصدر (التقرير السنوي ،2012 : 21)

من الجدول أعلاه تظهر النسب الخاصة باداء المصرف الانشطة المصرفية المتبعة في الصناعة المصرفية متماشيا مع التعليمات والضوابط المنظمة لهذا العمل

1 – نسبة السيولة : يبين الجدول (13) حسابات السيولة النقدية ونسبة مساهمة كل حساب الى مجموع السيولة ونسبة نمو كل حساب عن السنة السابقة

رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ مليون دينار2012	نسبة المساهمة%	المبلغ مليون دينار 2011	نسبة المساهمة%	نسبة النمو
181	نقد في الصندوق/عملة محلية	14580	%5،8	10574	% 9،6	% 37،9
1831	البنك المركزي العراقي	215513	% 83،6	76297	% 69،4	% 182،5
1831	نقد لدى المصارف المحلية	4992	% 1،9	12896	% 11،7	% 62،3
185	شيكات قيد التحصيل/ صادرة	13096	% 5،1	1599	% 1،5	% 719
186	أوراق نقدية بالعملة الاجنبية	5260	% 2	4724	% 4،3	% 11،3
187	نقد لدى المصارف الاجنبية	4203	% 1،6	3894	% 3،5	% 7،9
	المجموع	257644	% 100	109984	%100	% 134،3

المصدر (التقرير السنوي ، 202 : 22)

ويظهر كشف رقم (1) – النقود لسعر التحويل المعتمد لتحويل العملة الاجنبية الامريكي (1166) دينار لكل دولار السعر المعلن من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ البيانات المالية

حساب البنك المركزي العراقي يتكون من جاري بنك مركزي ، استثمار ليلي ، غطاء قانوني ، والاكتتاب في زيادة راسمال المصرف 0 وتم التقرير عن البنود النقدية بالعملة الاجنبية بسعر الاقفال 0 كما ظهر ضمن الكشف رقم (15) مصروفات العمليات المصرفية حساب فروقات تقييم عملات أجنبية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) والقاعدة المحاسبية رقم (4) وتم جرد بنود النقدية و التأكيد على ذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات ويظهر الجدول (12) استخدام نسبة السيولة الفورية الكافية لمواجهة مخاطر السيولة 0

2 – نسب سياسات توظيف الاموال : على الرغم من قدرة المصرف للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين الا ان الموائمة بين مصادر الأموال واستعمالاتها يعتبر عنصر مهم في السياسات المتبعة في توظيف الاموال وعلى المصرف ان يوازن بين الربحية والسيولة والمخاطر (الأمان) ، ومن خلال الجدول (12) تم تقسيم سياسات توظيف الاموال الى الآتي :

أ – الاستثمارات : يوضح التقرير الفقرة خامسا /المحفظة الاستثمارية / المساهمة في الشركات الاستثمارية (سعى المصرف الى توسيع محفظته الاستثمارية وعدم تركيزه على حقل استثماري واحد لذلك فقد بلغ عدد أسهمه المشاركة في شركات استثمارية (1,918) مليون سهما و مبالغها (1,944) مليون دينار وفيمايلي معلومات من كشوفات المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمصرف

المحفظة الاستثمارية قصيرة الاجل

عدد الاسهم	الكلفة	القيمة السوقية
129899132	165360166	133653684

المحفظة الاستثمارية طويلة الاجل

عدد الاسهم	الكلفة	القيمة السوقية
1787677667	1778152076	2056067687

كذلك الكشف التحليلي رقم (2) – الاستثمارات يظهر من تصنيف الاستثمارات وفق الدليل المحاسبي حسب القطاعات لتوفير خاصية القابلية للمقارنة وظهور مبلغ مجموع الاستثمارات بالكلفة بسعر الكلفة او السوق (أيهما اقل) وفق القاعدة المحاسبية رقم (14) توافقا مع سياسة الحيطة والحذر بينما لم يتم تقييمها بالقيمة العادلة وفق معيار المحاسبة الدولي 39 ضمن بيان الربح او الخسارة أي الاعتراف بفروقات التغير في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل (الارباح والخسائر) والمحتفظ بها للمتاجرة مع الابلاغ عن التغيرات في القيمة للأدوات التي هي ليست للمتاجرة في حقوق الملكية الى ان يتم بيع الاصل المالي ، ان تبني معايير اعداد التقارير المالية المقبولة عالميا قابلة للمقارنة لمساعدة المستثمرين في اسواق راس المال المختلفة العالمية والمستخدمين الآخرين في صنع القرارات الاقتصادية ،والكشف التحليلي للاستثمارات انخفاض المبلغ عن السنة السابقة من (16335759) الف دينار الى (1943512) ألف دينار ، للموافقة مع متطلبات المادة 32 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 0

ب – نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع : يلاحظ من الجدول (12) ان مستوى توظيف اموال الودائع في الائتمان النقدي تقع ضمن المتوسط من المعدل المطلوب حيث ان نسبة الائتمان المطلوبة والمعمول بها هي الا تزيد عن 70 % أي السياسة الاحترازية في منح الائتمان النقدي 0

3 – نسبة الرافعة المالية : تمثل هذه النسبة مقدار التمويل الخارجي مقارنة بالتمويل الداخلي ومدى مساهمة المودعين في أموال المصرف بالمقارنة الى مساهمة أصحاب المصرف وان نسبة مساهمة حقوق الملكية بالجزء الاكبر في تمويل عمليات وأنشطة المصرف يكون معناه اطمئنان المودعين على مقدرة المصرف بالوفاء لهم ويلاحظ انه إذا زادت هذه النسبة عن 100% معنى هذا زيادة المخاطر النسبية للمودعين وذلك لانخفاض القدرة على الوفاء لهم 0 ويلاحظ ان

نسبة الزيادة للمصرف هي 15,5 وهي لا تشكل مخاطر نسبية خاصة وان المصرف قد انتهج سياسة ائتمانية احترازية في منح الائتمان النقدي لتوفير سيولة كافية 0

4 – نسب كلف النشاط :

أ – مجموع العمليات المصرفية / اجمالي الودائع : يظهر الكشف التحليلي رقم (15) –ان مبلغ الفوائد المصرفية المدفوعة هو (2642043) ويمثل نسبة تكلفة منخفضة الى اجمالي الودائع وهذا يدل ان جزء كبير من الودائع بشكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب ذات التكلفة المنخفضة 0

ب – مجموع المصروفات / مجموع الايرادات : مقياس لرقابة المصروفات في المصرف ومدى كفاية الادارة في عملياتها التشغيلية وتبين فقرة الانشطة التي يمارسها المصرف بزيادة ايرادات العمليات المصرفية بوتيرة اعلى من زيادة المصروفات عن السنة السابقة كما في الجدول ادناه

جدول (14) البيانات الخاصة بزيادة ايرادات العمليات المصرفية

رقم الدليل	نوع الايراد	المبلغ مليون دينار 2012	نسبة المساهمة%	المبلغ مليون دينار 2011	نسبة المساهمة%	نسبة النمو
441	ايراد بيع وشراء العملات الاجنبية	17272	%58,2	5013	%38,9	%244,5
442	ايراد القروض الداخلية التسليفات	6993	%23,8	5084	%39,5	%39,1
443	ايراد الحوالات	303	%1	107	%0,8	%183,1
444	ايراد الاعتمادات	385	%1,3	283	%2,2	%36
445	ايراد خطابات الضمان	922	%3,1	347	%2,7	%165,7
447	عمولات مصرفية متنوعة	1550	%5,2	422	%3,3	%267,2
448	مصروفات مستردة	98	%0,3	89	%0,7	%10,1
44	ايرادات العمليات المصرفية	27524	%93	11345	%88,2	%143,3
46	ايرادات الاستثمار	1436	%4,9	1470	%11,4	%2,3
49 -43	ايرادات متفرقة	630	%2,1	46	%0,4	%1269
	المجموع	29591	%100	12861	%100	%130,7

المصدر (التقرير السنوي ، 2012 : 21)

ويظهر حساب الارباح والخسائر زيادة مصروفات الجاري من (8181150) الف دينار سنة 2011م الى (10591804) الف دينار سنة 2012م وانخفاض المصروفات التحويلية والأخرى من (1776271) الف دينار سنة 2011م الى (804009) الف دينار سنة 2012 لتكون نسبة الزيادة 14,4% ويدل لرقابة المصروفات وكفاية ادارة المصرف في عملياتها التشغيلية

5 – نسب الربحية : تظهر نسب الربحية نمو العائد على الاستثمار ، وقد اوضح التقرير ضمن الفقرة ثانيا – الارباح المتحققة (18195) مليون دينار وبعد تنزيل كل من التخصيصات الضريبية البالغة (2780) مليون دينار والاحتياطي القانوني البالغ (770) مليون دينار واحتياطي للتوسعات بمبلغ (1000) مليون دينار،فان صافي الربح القابل للتوزيع على المساهمين قد بلغ (13645) مليون دينار يرحل لحساب الفائض المتراكم

ومن العرض السابق فان تاطير الموشرات السابقه ضمن اطار مفاهيمي محلي ودولي يقتضي اصدار معيار خاص للرقابه على الجوده يتضمن مقا ييس وعناصر جودة التدقيق

المحور الرابع
المبحث الأول
الاستنتاجات

تضمن هذا المبحث عرضا لأبرز الاستنتاجات التي تم التوصل لها

1 – تعدد المصطلحات لوصف جودة التدقيق كتدقيق الجودة ، تأكيد الجودة وللجمعيات واللجان والمعاهد المهنية العالمية دور بترسيخ عناصر رقابة الجودة كما لقانون أخلاقيات مهنة المحاسبةالدولي وميثاق السلوك المهني للمعهد الأمريكي للمحاسبين وقواعد السلوك المهني العراقية دور كبير ترسيخ مبادئ وقواعد السلوك المهني للمحاسبين لإطار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والمعايير المحاسبية الدولية والعراقية أثر ايجابي مهم لإضفاء مظاهر الجودة لإعداد وعرض البيانات المالية لما تقدمه من معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية مفيدة للمستعملين تقييم الأداء.

2 – عدم وجود معايير للرقابة على جودة العملية التدقيقية صادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية أو عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات مع وجود جهات متعددة تمارس الرقابة على المصرف

3 – يشمل دور مراقب الحسابات في تحقيق معايير الجودة لإعداد وعرض البيانات الماليةلكافة الأطراف ذات العلاقه بتحقيق خصائص الأداء المهني الموضوعه من النقابات والاتحادات والمنظمات الدولية والأجهزة الحكومية وما تقوم به الأطراف ذات العلاقة بالإشراف والمتابعة لإشباع حاجات مستعملي البيانات المالية 0

4– أوضحت الدراسة بوجود علاقة موجبة بين التزام الادارة العليا بالشفافية والافصاح وجودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات سهلة الطريق أمامهم باختيار الانحرافات الجوهرية وتحديد الأهمية النسبية ، بتقييم نظام الرقابة و المخاطر المصرفيةتماشيا مع القاعدة المحاسبيه المحلية رقم (10) بشأن الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والسياسات المحاسبية المتبعة في اعدادها وانعكاساتها بتحقيق أهداف المعلومات حول السيولة والقدرة (الملاءة) والمخاطر المصرفية والبنود خارج الميزانية كذلك فهم مراقبي الحسابات لنزاهة الادارة والتزامها بالقوانين والتشريعات المرعية

5 – اشتملت معايير الأداء المصارف على المؤشرات التي استخدمت لمقارنة الإنجاز الفعلي وعدم اظهار الموازنات التخطيطية في التقارير لأهميتها ولتكون أكثر فائدة لمستعمليها 0و للتعليمات واللوائح الارشادية للبنك المركزي تأثير على الالتزام بالمعايير الخاصة

6_ لم يتم تقييم الاستثمارات المالية الخاصة بالمصارف بالقيمة العادلة وفق متطلبات المعايير الدولية لمساعدة المستثمرين في سوق رأس المال من صنع القرارات الاقتصادية

7 – تضمنت مظاهر الجودة في اعداد وعرض البيانات المالية على جوانب متعددة بدءاً من التزام المصارف عينة البحث بالقوانين ذات العلاقة بالشركات وبالمصارف وتطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية والمحلية وتنفيذ اللوائح الإرشادية الخاصة بتعليمات البنك المركزي العراقي والالتزام بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية مما عزز من مظاهر جودة الاعداد والعرض لهذه العمليات

8 – تظهر التقارير السنوية للمصارف المبحوثة وجود جهات رقابية متعددة داخل وخارج المصارف لكافة المجالات بالإضافة الى ما تفرضه التشريعات والقوانين على المصارف كالجنة مراجعة الحسابات ومراقب الامتثال ورقابة البنك المركزي العراقي إلا أنه لم يلاحظ وجود نظام للرقابة على نظم المعلومات الإلكترونية لأهميتها بعمل المصارف

المبحث الثاني

التوصيات

بناء على ما تقدم من استنتاجات يود الباحث أن يوصي بما يلي :

1 – تدعيم دور المنظمات المهنية في اصدار معيار خاص للرقابة على الجودة يتضمن عناصر معينة ومحددة للرقابة على جودة العمل التدقيقي وتنظيم عمل مكاتب التدقيق ، وعلى مراقبي الحسابات عند اعداد التقرير مراعاة متطلبات جودة التدقيق وخاصة فيما يتعلق بمسؤولية مراقب الحسابات حول مراعاة القوانين والأنظمة ومراعاة اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي عند تدقيق البيانات المالية و على مراقبي الحسابات عند اختيارهم للعاملين والمساعدين مراعاة المؤهلات المهنية والأكاديمية اللازمة والعمل على الاشراف والتدريب والتطوير المستمر للعاملين

2 – على مراقبي الحسابات الالتزام بالمبادئ الأساسية لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين وبقواعد السلوك المهني وبمعايير التدقيق الدولية والمحلية وبالقوانين والتشريعات المطبقة وبنظام مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات

3 – على المصارف الالتزام بالشفافية بالافصاح والالتزام بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وبالتعليمات واللوائح الارشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لأهميتها بضفاء مظاهر الجودة للمعلومات المحاسبية

3 – التزام ادارة المصرف والمحاسبين بمفاهيم إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAsB) وبالمعاييرالدولية والعراقية لمساعدة مستعملي البيانات المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة في أسواق رأس المال المحلية والدولية

4– على كل من ادارة المصارف ومراقبي الحسابات مراعاة توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير السنوية وذلك لأهميتها في طمأنة المستعملين عن امكانية الاعتماد على هذه المعلومات التي تحتويها التقارير

5 – على المصارف أن ترفق في تقاريرها السنوية مع البيانات المالية قوائم مالية منفصلة خاصة بالافصاح عن بعض الأمور المهمة كالقيمة العادلة للاستثمارات وأوراقها المالية لاهميتها في أسواق رأس المال

6 – على مجلس ادارة المصارف الاهتمام بمؤشرات الأداء المصرفي وذلك بعمل موازنات تخطيطية مرفقة مع التقارير السنوية لامكانية مقارنة المخطط مع المنفذ وتحديد الانحرافات والتعرف على كفاءة الادارة في تنفيذها للخطط الموضوعة

7 – على المصارف العمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب وضرورة وجود نظام تدقيق داخلي للرقابة على نظم المعلومات الإلكترونية يكفل سلامة المدخلات والمخرجات وأمنية البيانات

مصادر البحث

أولا – القوانين والأنظمة والوثائق والتقارير الرسمية

1 – قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل

2 – قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004

3 – قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004

4– نقابة المحاسبين والمدققين ، نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (3) لسنة 1999

5 – الاتحاد الدولي للمحاسبين ، دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين ،2010 ،ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)

6 – الاتحاد الدولي للمحاسبين ، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ،2010 الجزء الأول ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)

7 – الاتحاد الدولي للمحاسبين ، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى ذات العلاقة ،2010 الجزء الثاني ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)

8 – منشورات مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية كما تم اصدارها في 1 يناير 2012 الجزء أ / ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)

9 – المعايير المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق 1999

ثانيا – المصادر العربية

أ – الكتب

1 – أبو نصار ، محمد وجمعة حميدات / معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ، الجوانب النظرية والعملية / 2008 / دار وائل للنشر / عمان – الأردن

2 – أحمد ، محمد سمير / الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية / دار المسيرة – عمان ،ط1 ،2009

3 – آرينز ، ألفين وجيمس لوبك / المراجعة مدخل متكامل / ترجمة د0 محمد محمد عبد القادر الديسطي / دار المريخ للنشر – الرياض – 2009

4– بسترفيلد، ديل و بسترفيلد ، كارول وماري / ادارة الجودة الشاملة / ترجمة د0 راشد بن محمد الحمالي/ جامعة الملك سعود ،2004

5 – الجبوري ، ميسر إبراهيم أحمد / نظم ادارة الجودة / دار ابن الأثير – جامعة الموصل 2008

6– جمعة ، أحمد حلمي / الريادية في المحاسبة والتدقيق / عمان – دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط1 2011

7 – جمعة ، أحمد حلمي / دراسات وبحوث في التدقيق والتأكيد / دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ط1 2009

8 – الجزراوي ، ابراهيم محمد علي طاهر وسلمان ، مجيد جاسم و عزيز ، محمد علي / المحاسبة في النشاط المصرفي / مطبعة الزمان – بغداد ، ط1 1989

9 – جربوع ، يوسف محمود / نظرية المحاسبة / الوراق للنشر والتوزيع – عمان 2004

10 – الدهراوي ، كمال الدين / تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار / الجامعي الحديث – الإسكندرية 2006

11 – دحدوح ، حسين أحمد والقاضي ، حسين يوسف / مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري والإجراءات العملية الجزء الأول / دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، ط2 2012

12 – الوادي ، محمود حسن ونزال ، عبد الله إبراهيم وسمحان ، حسين محمد / ادارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية / دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ط1 2010

13 – حمود ، خضير كاظم / ادارة الجودة الشاملة / دار المسيرة – عمان ، ط1 2000

14 – الطائي ، يوسف حجيم و العبادي ، محمد فوزي و العبادي ، هاشم فوزي /ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي / عمان – مؤسسة الوراق ، 2008 ط1

15 – المحياوي ، قاسم نايف/ ادارة الجودة الشاملة في الخدمات : مفاهيم وعمليات وتطبيقات / عمان – دار الشروق ، 2006 ط1

16 – مطر ، محمد / نظرية المحاسبة / منشورات جامعة القدس المفتوحة ، ط1 ، 2006

17 – محمد صالح ، باسم والعزاوي ، عدنان حمد / القانون التجاري ، الشركات التجارية / القاهرة ،ط2 ،2007

18 – ميرزا ، عباس علي و جراهام جي – هولت دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية / شركة جون وايلي وأبنائه – هو بوكون نيوجرسي ،2011 ،ط3

19 – عبد الحميد ، عبد المطلب / الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 / الدار الجامعية – الاسكندرية ، 2013

20 – عبد الله ، خالد أمين / التدقيق والرقابة في البنوك / عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ،ط1 ، 2012

21 – القريشي ،أياد رشيد/ التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا تطبيقي /المغرب للطباعة والنشر / بغداد ط1، 2011

22 – رمضان ، زياد وجودة ،محفوظ / الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك / دار وائل للنشر / الأردن ، ط3 2006،

23 – الشيرازي ، عباس مهدي / نظرية المحاسبة / ذات السلاسل – الكويت ط1 ، 1990

24– الشمري ، صادق راشد / ادارة المصارف الواقع – والتطبيقات العملية / مطبعة الكتاب / بغداد 2012

25 – التميمي ، هادي / معايير التدقيق الدولية / عمان ، 1997

26 – الغبان ، فائزة إبراهيم و الغبان، ثائر صبري / النظم المحاسبية المتخصصة / مكتبة الذاكرة بغداد ،2009

ب – المجلات

1 – العاني ، صفاء أحمد محمد / دور ادارة الجودة في تعزيز كفاءة وفاعلية التحاسب الضريبي / كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد/ مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،مجلد 18 ، عدد 67

ج – الرسائل والأطاريح

1 – الداية، منذر يحيى / أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة / رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل / الجامعة الإسلامية – غزة / كلية التجارة ،2009

2 – كراجة ، أشرف عبد الحليم / مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها / أطروحة الى مجلس كلية الدراسات الادارية والمالية العليا / جامعة عمان ، 2004

3 – اللهيبي ، إسراء كاظم عبيد حسن / انموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق / مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد، 2012

4– عاشور ، عثمان زياد / مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) (دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين) / رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل / الجامعة الإسلامية غزة / .2008

5– رسول ، علي جلال / تطوير وتحديث قواعد السلوك المهني للإيفاء بمتطلبات جودة أداء مراقبي الحسابات / بحث تطبيقي مقدم الى هيئة أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين / بغداد /2012

6 – الضلعي ، وهيب الياس يحيى / مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في اليمن/رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك ،الأردن 200

ثالثا : المصادر الأجنبيه

1 – Alvin A.Arens, and James K, Loebbeck , Auditing and Assurance services an integrated approach 9th edition , New Jersy , pearson education , inc . 2005.

2 – Bharat wakhlu ,Total Quality Excellence Through Organization – wide transformation / CHand & company LTD. RAM NAGAR , NEW Delhi 2009

3 - Crosby. R. B. (A quilaroo N. j. "production & Operation management manufacturing" New jersey.2000.

4 - Evan S , Thomas G., Accounting Theory , contemporary Accounting Issues , Thomson south – western , USA, 2003

5 – Kieso , Donald E , jerry J . weygandt , Terry D . warfield / Fundamentals of intermediate Accounting / John wiley & Sons , inc , 2003

6 – Malone , Charles , and Roberts, Robin, "Factors Associated with the Incidence of Reduced Audit Quality Behaviors" Auditing Fall. 1996.

7– Marshall B . Romney , paul john steinbart / Accounting information systems / pear son prentice Hall New jersey 2009

8 – Nobes , Christopher And Parker, Robert , comparative international Accounting , Eighth Edition , prentice Hall , London 2004